

محاضرات مقرر فقہ المواریت (2)

د. السید ابوالمجد عربی

دراسات اسلامیہ

2016 - 2017

المحاضرة الأولى

باب الحجب

باب الحجب

وفيه مسائل :

المسألة الأولى : بيان أهمية معرفة الحجب :

إن معرفه أحكام الحجب وتفصيله مهمة جداً وضرورية للفرضي , حتى قال بعض العلماء : حرام على من لا يعرف الحجب أن يفتي في الفرائض ؛ ذلك أن من لم يتقن تفصيله ويقف على دقائقه قد يفتي في الفرائض معتمداً على معلوماته العامة في الأنصاء وأسبابها , دون شعور بوجود مانع من الإرث , فيفوته من الصواب قدر ما فاته من ذلك العلم , فيوقع المستفتي في الخطأ , ويعطي من لا يستحق , ويحرم المستحق , فمن ثم ندرك أهمية معرفة الحجب لنتلافى ذلك الخطأ .

المسألة الثانية : تعريف الحجب :

هو لغة : المنع , يقال : حجبه , إذا منعه من الدخول , والحاجب لغة : المانع ,

ومن قول الشاعر :

له حاجب عن كل أمر يشينه وليس له عن طالب العرف حاجب

ومن : الحجاب , وهو ما يستتر الشيء ويمنع النظر إليه . يقال : " حجبه حجياً وحجاباً : ستره , كحجبه . وقد احتجب وتحجب , والحاجب : البواب " .

والحجب اصطلاحاً : منع من قام به سبب الإرث من الإرث بالكلية أو من أوفر حظيه , فقولهم : " منع من قام به سبب الإرث " ؛ أي : من وجد فيه أحد أسباب الإرث الثلاثة : النكاح والولاء والنسب . يخرج بهذا القيد : منع من لم يقم به هذه الأسباب , فإنه لا يسمى حجياً في الاصطلاح , وقولهم : " من الإرث بالكلية , أو من أوفر حظيه " : إشارة إلى أنواع الحجب الآتية :

المسألة الثانية : بيان أنواع الحجب :

الحجب نوعان :

حجب أوصاف : ويكون فيمن اتصف بأحد موانع الإرث الثلاثة , الرق , أو القتل , أو اختلاف الدين .
وحجب أشخاص : أي بسبب وجود أشخاص , فهو منع شخص معين من الإرث بالكلية , أو من فرض مقدر إلى فرض أقل منه لوجود شخص آخر .

والفرق بين حجب الأوصاف وحجب الأشخاص : أن المحجوب بالوصف وجوده كعدمه , فلا يحجب أحداً لا حرماناً ولا نقصاناً , وحجب الأوصاف يتأتى دخوله على جميع الورثة , وحجب الأشخاص منه ما يدخل على جميع الورثة , ومنه ما يدخل على بعضهم

والحجب بالأشخاص نوعان :

النوع الأول : حجب حرمان , وهو : أن يسقط الشخص غيره بالكلية , ويتأتى على جميع الورثة إلا ستة , وهم : الأبوان والولدان والزوجان .

النوع الثاني : حجب نقصان , وهو : منع الشخص من أوفر حظيه , وهو سبعة أنواع : أربعة منها بسبب الانتقال , وثلاثة منها بسبب الازدحام ؛ فالتى بسبب الانتقال هي :

- 1- انتقال من فرض إلى فرض أقل منه , كانتقال الزوج من النصف إلى الربع مثلاً .
- 2- انتقال من تعصيب إلى تعصيب أقل منه , كانتقال الأخت لغير الأم , من كونها عصبية إلى الغير إلى كونها عصبية بالغير .
- 3- انتقال من فرض إلى تعصيب أقل منه , كانتقال ذوات النصف إلى التعصيب بالغير .
- 4- انتقال من تعصيب إلى فرض أقل منه , كانتقال الأب والجد من الإرث بالتعصيب إلى الإرث بالفرض .

وأما التي بسبب الازدحام فهي :

- 1- ازدحام في فرض ؛ كازدحام الزوجات في الربع والثلث مثلاً .
- 2- ازدحام في تعصيب ؛ كازدحام العصابات في المال , أو فيما أبقت الفروض .
- 3- ازدحام بسبب عول ؛ كازدحام أصحاب الفروض في الأصول التي يدخلها العول , فإن كل واحد يأخذ فرضه ناقصاً بسبب العول .

المبحث الثاني

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : في ذكر القواعد التي يدور عليها حجب الحرمان :

مدار حجب الحرمان على هذه القواعد الثلاث :

القاعدة الأولى : " أن كل فرد أدلى بواسطة حجبته تلك الوساطة " ؛ سواء كان المدلى والمدلى به عصبية , كابن الابن مع ابن , أو صاحبي فرض , كأب مع أم , أو صاحب فرض مع عصبية , كبنت الابن مع الابن , إلا ولد الأم ؛ فإنه يرث مع الوساطة التي يدلي بها , وهي الأم بالاجتماع , وإلا أم الأب ؛ فإنها ترث السدس مع الأب ؛ وكذا أم الجد ترث معه السدس ؛ لأنهما ترثان بالأمومة خلفاً عن الأم , لا عن الأب والجد . وهذا عند الحنابلة خلافاً للأئمة الثلاثة , كما سبق في مبحث الجدات .

القاعدة الثانية : وتختص بالعصبية غالباً .

وتكون في أصحاب الفروض , وفي أصحاب الفروض مع العصابات بقلّة , كحجب البنت والجد لأولاد الأم . وهذه القاعدة هي : " أنه إذا اجتمع عاصبان فأكثر , فمن كانت جهته مقدمة قدم – وإن بعد – على من كانت جهته مؤخرة ولو قرب , وإن اتحدا العاصبان في الجهة واختلفا في القرب , فالأقرب هو المقدم , وإن كان أضعف من الأبعد . وإن اتحدا جهة وقرباً , واختلفا قوة وضعفاً , بأن كان يدلي أحدهما إلى الميت بأصلين والآخر بأصل واحد , فيقدم الأقوى منهما – وهو المدلى بأصلين – على الأضعف , وهو المدلى بأصل واحد " لحدِيث : " فما بقي فلأولى رجل ذكر " .

فلو مات شخص عن ابن أخ شقيق وابن أخ لأب وابن أخ شقيق وعم لغير أم , فجهة بني الإخوة مقدمة على جهة العمومة , فلا شيء للعم , وابن الأخ الشقيق وابن الأخ من الأب أقرب من ابن ابن الأخ الشقيق , فلا شيء له أيضاً , وابن الأخ الشقيق أقوى من ابن الأخ من الأب , فلا شيء له أيضاً , ويختص ابن الأخ الشقيق بالإرث , وعلى هذا النسق

القاعدة الثالثة : في كيفية حجب الورثة بعضهم لبعض حرماناً , وهي ما يلي :

" الأصول لا يحجبهم إلا أصول , والفروع لا يحجبهم إلا فروع . والحواشي يحجبهم أصول وفروع وحواش " .
وتوضيح هذه القاعدة بالتطبيق على الورثة ما يلي :

" 1- الأجداد يسقطون بالأب , وكل جد قريب يسقط الجد البعيد , والجدات يسقطن بالأم , وكل جدة قريبة تسقط الجدة البعيدة .

2- أولاد البنين يسقطون بالابن , وكل ابن ابن قريب يسقط ابن الابن البعيد , وبنات الابن يسقطن بالابن فأكثر , وباستكمال البنات الثلثين إن لم يوجد مع بنات الابن معصب , فإن وجد معهن معصب , ورثن معه ما فضل بعد الثلثين , والمعصب لهن هو أخوهن , أو ابن عمهن الذي في درجتهم , أو الذي أنزل منهن إذا احتجن إليه . وحكم بنات ابن الابن النازل مع بنات ابن الابن الذي أعلى منه حكم بنات ابن الميت مع البنات .

3- والإخوة الأشقاء يسقطهم الأب والجد على الصحيح والابن وابن الابن وإن نزل . والإخوة لأب يسقطهم هؤلاء المذكورون , والإخوة الأشقاء والأخت الشقيقة إذا كانت عصبية مع الغير . والإخوة لأم يسقطهم ستة : الأب والجد والابن والبنت وابن الابن وبنت الابن . والأخوات لأب يسقطن بالأخ الشقيق فأكثر , وبالأخت الشقيقة فأكثر , إذا كانت عصبية مع الغير , وباستكمال الشقائق الثلثين إن لم يوجد مع الأخوات لأب معصب , وهو الأخ لأب , فإن وجد معهن ورثن ما فضل بعد الثلثين " .

المسألة الثانية : بيان انقسام الورثة بالنسبة إلى حجب الحرمان :

" ينقسم جميع الورثة بالنسبة إلى حجب الحرمان أربعة أقسام : قسم يحجبون ولا يحجبون , وهم الأبوان والولدان . وقسم

يحبون ولا يحبون , وهم الإخوة لأم . وقسم لا يحبون ولا يحبون وهم الزوجان . وقسم يحبون ويحبون , وهم بقية الورثة " .

المحاضرة الثانية

حكم توريث الإخوة مع الجد

حكم توريث الإخوة مع الجد

هذه المسألة من جملة المسائل التابعة لباب الحجب , لكن لقوة الخلاف فيها وتشعب البحث فيها أفردتها الفرضيون بباب خاص سموه : " باب الجد والإخوة " ؛ أي : بيان حكمه معهم وحكمهم معه إذا اجتمعوا , أما حكمه منفرداً عنهم وحكمهم منفردين عنه , فليس هذا موضعه . وسيتناول بحثنا في موضوع الجد والإخوة المسائل الآتية , وهي :

المسألة الأولى : بيان المراد بالجد والمراد بالإخوة هنا :

أما الجد هنا , فيراد به الجد الصحيح الذي لم يدخل في نسبه للميت أنثى , احترازاً من الجد الفاسد , وهو ما كان في نسبه للميت أنثى , كأبي الأم وأبي أم الأب , فهذا الجد من ذوي الأرحام .
وأما الإخوة : فيراد بهم : الإخوة من الأبوين , أو من الأب فقط , سواء كانوا أشقاء فقط , أو لأب فقط أو من مجموع الصنفين . وسواء كان الموجود منهم واحداً أو جماعة من الذكور , أو من الإناث , أو منهما جميعاً , أما الإخوة من الأم , فلا يرادون هنا ؛ لأنهم محبوبون بالجد اتفاقاً .

المسألة الثانية : في بيان تحرج السلف من الفتوى في هذه المسألة وسبب ذلك :

نظراً إلى أن توريث الإخوة مع الجد لم يرد فيه شيء صريح من الكتاب والسنة , وإنما مرجعه إلى الاجتهاد , والاجتهاد عرضة للخطأ , لهذا السبب كان السلف يتحرجون من الفتوى في هذه المسألة تحرجاً أدى ببعضهم إلى أن يقول : " أجرؤكم على قسم الجد أجرؤكم على النار " , وبآخر إلى أن يقول : " من سره أن يفتحم جراثيم جهنم فليقض بين الجد والإخوة " , والجراثيم : جمع جرثومة , وهي أصل الشيء .
لكن علماء الصحابة رأوا أنه لا بد من النظر في حل هذه المشكلة ؛ لأن ديننا لم يترك شيئاً إلا وله حكم فيه , فأدى بهم اجتهادهم في هذه المسألة إلى ما سنذكره بعد مفصلاً إن شاء الله .

المسألة الثالثة : في ميراث الجد ودليله وحكم توريث الإخوة معه مع الاستدلال والترجيح :

أما ما ورد في ميراث الجد وحده : فعن عمران بن حصين رضي الله عنه أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن ابن ابني مات , فما لي من ميراثه ؟ قال : " لك السدس " . فلما أدبر دعاه , قال : " إن السدس الآخر طعمة " , و " أجمع أهل العلم من الصحابة على أن الجد لا يحجبه إلا ذكر متوسط بينه وبين الميت كالأب . وأنزلوا الجد في الحجب والميراث منزلة الأب في جميع المواضع , إلا في ثلاث مسائل : إحداهما : زوج وأبوان .

والثانية : زوجة وأبوان , للأب ثلث الباقي فيهما مع الأب , وثلث جميع المال لو كان مكان الأب جد .

والثالثة : اختلفوا في الجد مع الإخوة والأخوات للأبوين أو للأب , ولا خلاف بينهم في إسقاطه بني الإخوة وولد الأم ذكرهم وأنتاهم " .

ميراث الإخوة مع الجد : اختلف العلماء في ذلك على قولين :

القول الأول : أن الجد يسقط الإخوة من جميع الجهات كما يسقطهم الأب , و به قال جمع من الصحابة ؛ منهم أبو بكر الصديق . و به قال جمع من التابعين , وقال به من الأئمة الأربعة : أبو حنيفة وأحمد بن حنبل – في رواية عنه - , اختارها جمع من أصحاب مذهبه , وقال به جماعة من الشافعية .

القول الثاني : أن الجد لا يحجب الإخوة , بل يرثون معه على تفاصيل في ذلك , و به قال جماعة من الصحابة ؛ منهم علي بن أبي طالب وابن مسعود وزيد بن ثابت .

وقال به من الأئمة الأربعة : مالك وأحمد على الصحيح من مذهبه والشافعي وأبو يوسف ومحمد بن الحسن من الحنفية . ثم إن القائلين بهذا القول من الصحابة اختلفوا في كيفية توريث الإخوة مع الجد , فعلي له في ذلك قول خاص , وزيد بن ثابت له فيه قول خاص , وابن مسعود له فيه قول خاص .

وخلاصة قول علي فيه : أنه إن كان مع الجد أخوات أخذن فروضهن , والباقي للجد , إلا أن ينقصه ذلك عن السدس فيفرضه له . وإن كانت أخت لأبوين وإخوة لأب , أخذت الأخت فرضها والباقي يتقاسمه الإخوة والجد , إلا أن تنقصه المقاسمة عن السدس فيفرضه له , وإن كان الإخوة كلهم عصابة قاسمهم الجد إلى السدس . وإن كان معه إخوة لأبوين وإخوة لأب سقط الإخوة لأب , ولم يدخلوا في المقاسمة , وإن انفرد الإخوة لأب معه قاموا مقام الإخوة لأبوين .

وخلاصة قول زيد : أنه إذا لم يكن مع الجد والإخوة صاحب فرض , فإن الجد يعطى الأخط له من المقاسمة أو ثلث المال , وإن كان معهم صاحب فرض , أعطي الجد الأخط له من مقاسمة الإخوة فيما بقي , أو أخذ ثلث ما بقي , أو أخذ سدس جميع المال .

وأما ابن مسعود : فإنه يقول كقول علي : إن كان مع الجد أخوات فقط , فإن كان معه إخوة فقط , فإنه يقاسمهم إلى الثلث , هذا إذا لم يكن معهم صاحب فرض في الحالتين , فإن كان معهم صاحب فرض , فإنه يقول كقول زيد بإعطاء الجد الأخط له من المقاسمة للإخوة فيما بقي بعد الفرض , أو إعطائه ثلث الباقي أو سدس جميع المال , ويقول كل واحد أخذ جماعة من العلماء .

أدلة كل فريق : استدل من قال : إن الجد يحجب الإخوة بأدلة ؛ منها :

أن الله سبحانه سمي الجد أبا في قوله : " ملة أبيكم إبراهيم " , وقال يوسف عليه السلام : " واتبعنا ملة آبائي إبراهيم وإسحاق ويعقوب " فيحجب الإخوة كالأب الحقيقي .

قال النبي صلى الله عليه وسلم : " ألحقوا الفرائض بأهلها , فما بقي فلأولى رجل ذكر " . والجد أولى من الأخ , بدليل المعنى والحكم ؛ أما المعنى , فإن له قرابة إيلاد وعضوية كالأب , وأما الحكم , فإن الفروض إذا ازدحمت سقط الأخ , بخلاف الجد , فإنه لا يسقط عنه ذلك , بل يفرض له السدس .

أن ابن الابن بمنزلة الابن , فيكون الجد بمنزلة الأب . إذ لا فارق ؛ لأن كلاً منهما من عمودي النسب .

واستدل من قال : إن الجد لا يحجب الإخوة بأدلة ؛ منها :

أن ميراث الإخوة ثبت بالكتاب , فلا يحجبون إلا بنص أو إجماع أو قياس , وما وجد شيء من ذلك فلا يحجبون . أنهم تساوا في سبب الاستحقاق , فيتساوون في الاستحقاق , فإن الأخ والجد يدلان بالأب , الجد أبوه والأخ ابنه , وقرابة البنوة لا تنقص عن قرابة الأبوة , بل ربما كانت أقوى ؛ فإن الابن يسقط تعصيب الأب . أن الأخ ذكر يعصب أخته , فلم يسقطه الجد كالابن .

الترجيح :

إذا أمعنا النظر في القولين وأدلة كل من الفريقين , وجدنا القول بإسقاط الإخوة بالجد هو الراجح الموافق لظاهر الكتاب والسنة , والموافق لمواقع الإجماع في غير هذه المسألة , والموافق للمعاني الصحيحة , وهو قول منضبط لا تناقض فيه ولا غموض ولا إشكال , وبيان ذلك من وجهين :

الوجه الأول : قوة أدلته وكثرة من أخذ به من الصحابة ؛ " فجمهور الصحابة موافقون للصديق في أن الجد كالأب يحجب الإخوة , وهو مروى عن بضعة عشر من الصحابة " . قال البخاري في " صحيحه " : " ولم يذكر أن أحداً خالف أبا بكر في زمانه وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم متوافرون " .

" والقرآن يدل لقول الصديق ومن معه من الصحابة , ووجه ذلك : قوله تعالى : " يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة إن امرأة هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد فإن كانتا اثنتين فلها الثلثان مما ترك وإن كانوا إخوة رجالاً ونساءً فللذكر مثل حظ الأنثيين " . والمراد بالإخوة هنا : الإخوة لغير أم ؛ لأن الإخوة لأم ذكر الله سبحانه ميراثهم في آية أخرى , وهي قوله : " وإن كان رجل يورث كلاله أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث " . وفي قراءة ابن مسعود : " أخ أو أخت من أم " . فلم يجعل سبحانه للإخوة مطلقاً ميراثاً إلا في الكلالة , وإذا رجعنا إلى تفسير الكلالة , وجدنا الصحيح فيه : قول الصديق : أنها من لا ولد له ولا والد , والجد والد , ولهذا لا يرث معه الإخوة لأم ؛ لعدم تحقق الكلالة مع وجوده , فكيف يتحقق وجود الكلالة مع وجود الجد بالنسبة إلى الإخوة لغير أم ولا يتحقق بالنسبة إلى الإخوة لأم ؟ وهل هذا إلا تفريق بين ما جمع الله ؟ .

الوجه الثاني : مما يرجح مذهب المسقطين للإخوة مع الجد : سلامته من التناقض عند التطبيق , بخلاف قول المورثين لهم معه , فإنه متناقض عند التطبيق تناقضاً عظيماً ؛ وذلك من وجوه كثيرة ؛ منها :

1- أنهم جعلوا الجد والإخوة عصبه , ثم فرقوا بينهم في التوريث , فتارة يجعلونه عاصباً إلى حد يقاسمهم كواحد منهم , وتارة يفرضون له , وليس في الشريعة عاصب يقاسم عصبه مثله إلى حد وينتقل إلى الفرض بعد ذلك الحد , بل المعروف في الشريعة : أن العصبه إذا كانوا متساويين في القوة اشتركوا في القليل والكثير على حد سواء , وإن اختلفوا في القوة قدم الأقوى وسقط من دونه , ثم هذا الفرض الذي يفرضونه للجد في بعض أحواله ما الدليل عليه في تلك الحالة ؟

2- تناقضوا في إرث الإخوة من الأب والإخوة الأشقاء إذا كانوا مع الجد , فورثوا الإخوة من الأب مع الأشقاء , وحسبوا على الجد ثم حرمواهم , وهذا لا أصل له يرجع إليه , ومحال شرعاً معاداة من لا ميراث له .

3 - اضطربوا في موضوع الأخت لغير أم مع الجد ؛ فتارة يجعلونها عصبه به , وتارة يجعلونها صاحبة فرض , ثم لا تلبث أن تصير عصبه به يضاف ما ورثته بالفرض إلى ما مع الجد , ثم يقتسمانه للذكر مثل حظ الأنثيين , فإن كان إعطاؤها النصف ثابتاً بكتاب أو سنة , فلا وجه للعود إلى المقاسمة , وإن لم يكن ثابتاً بذلك , فلا وجه لفرض النصف لها . ثم إنهم أعلوا المسألة , والفروض الثابتة أقل من أصلها , ونقصوا نصيب الزوج والأم من غير دليل شرعي .

4- يجعلون الجد معصباً للأخوات , وهو ليس من جنسهن ؛ لاختلاف الجهة كما تقدم , وهذا خلاف ما عهد في الشريعة من أن الرجال إنما يعصبون النساء إذا كانوا من جنس واحد ؛ كالبنات مع البنين , والأخوات لغير أم مع الإخوة . هذا وبقي الإجابة عن أدلتهم ؛ فنقول :

أما قولهم : إن الإخوة ثبت إرثهم بالكتاب , فلا يجوبون إلا بنص أو إجماع أو قياس , فنقول : قد دل القرآن والقياس على أن الجد أب كما ذكرنا , فينزل منزلة الأب في حجبهم من الميراث .

وأما قولهم : إن الجد والإخوة تساوا في سبب الاستحقاق , فيتساوون في الاستحقاق , فلا نسلم تساويهم في سبب الاستحقاق ؛ لأن الجد يرث بجهة الأبوة بدليل ما تقدم , والإخوة يرثون بجهة الأخوة , ومن يرث بجهة الأبوة مقدم على من يرث بجهة الأخوة .

وأما قولهم : إن الأخ ذكر يعصب أخته , فلا يسقطه الجد كالابن .

فنقول : ليس تعصيب كل من الابن والأخ لأخته هو علة إرثه حتى يوجب عدم سقوطه , بل موجب إرث كل منهما : هو البنوة في الأول والأخوة في الثاني , والله أعلم .

المسألة الرابعة : بيان كيفية توريث الإخوة مع الجد عند القائلين بتوريثهم معه :

قد أخذ أحمد ومالك والشافعي في هذه المسألة بمذهب زيد بن ثابت رضي الله عنه , كما أخذ به أبو يوسف ومحمد بن الحسن من الحنفية , وجمع من أهل العلم .

وحاصله : أن الإخوة إذا اجتمعوا مع الجد , فإما أن يكونوا من الأبوين فقط , أو من الأب فقط , أو من مجموع الصنفين . فإذا كان معه أحد الصنفين فقط , فله معهم حالتان :

الحالة الأولى : أن لا يكون معهم صاحب فرض , فله حينئذ معهم ثلاث حالات :

الحالة الأولى : أن تكون المقاسمة أحظ له من ثلث المال .

وضابطها : أن يكون الإخوة أقل من مثليه ؛ بأن يكونوا مثلاً ونصفاً فما دون ذلك , وذلك منحصر في خمس صور :

الأولى : جد وأخت , فله في هذه الصورة : الثلثان .

الثانية : جد وأخ , فله في هذه الصورة : نصف المال .

الثالثة : جد وأختان , فله في هذه الصورة : النصف كالتي قبلها , وهو أكثر من الثلث .

الرابعة : جد وثلاث أخوات , فله في هذه الصورة : الخمسان , وهما أكثر من الثلث ؛ لأن العدد الجامع للكسرين :

خمس عشر , فثلثه : خمسة , وخمسه : ستة , وهي أكثر من الخمسة بواحد .

الخامسة : جد وأخ وأخت , فله في هذه الصورة مثل ما له في التي قبلها .

الحالة الثانية : أن تستوي له المقاسمة وثالث المال , وضابطها : أن يكون الإخوة مثليه , وينحصر ذلك في ثلاث صور :

الأولى : جد وأخوان .

الثانية : جد وأخ وأختان .

الثالثة : جد وأربع أخوات , فيستوي له المقاسمة والثالث في تلك الصور ؛ فإن قاسم أخذ ثلثاً , وإن لم يقاسم فكذاك .
واختلف : هل يعبر حينئذ بالمقاسمة , فيكون إرثه بالتعصيب , أو يعبر بالثالث , فيكون إرثه بالفرض , أو يخير بين أن يعبر بالمقاسمة أو بالثالث ؟ ورجح بعضهم التعبير بالثالث دون المقاسمة ؛ لأن الأخذ بالفرض – إن أمكن – أولى لقوة الفرض وتقديم ذوي الفروض على العصبية , والله أعلم .

الحالة الثالثة : أن يكون ثلث المال أحظ من المقاسمة , فيأخذه فرضاً , وضابطها : أن يكونوا أكثر من مثليه , ولا تنحصر صور هذه الحالة كما انحصرت صور الحالتين اللتين قبلها , فأقلها : جد وأخوان وأخت , أو جد وخمس أخوات , أو جد وأخ وثلاث أخوات , إلى ما فوق .

تابع حكم توريث الإخوة مع الجد

الحالة الثانية : أن يكون مع الجد والإخوة صاحب فرض , وله معهم حينئذ سبع حالات ؛ وهي إجمالاً :

تعين المقاسمة .

تعين ثلث الباقي .

تعين سدس جميع المال .

استواء المقاسمة وثلث الباقي .

استواء المقاسمة وسدس جميع المال .

استواء ثلث الباقي وسدس جميع المال .

استواء المقاسمة وسدس جميع المال وثلث الباقي .

وتفصيلها كالاتي :

الحالة الأولى : أن تكون المقاسمة أحظ له من ثلث الباقي ومن سدس المال , ومثال ذلك : زوج وجد وأخ مما كان فيه الفرض قدر النص , وكانت الإخوة أقل من مثليه , ووجه تعيين المقاسمة في ذلك : أن الباقي بعد نصف الزوج : النصف الآخر على الجد والأخ , ولا شك أن نصفه – وهو الربع – أكثر من ثلث الباقي ومن السدس , لكن الباقي لا ينقسم على الجد والأخ , فيضرب اثنان في أصل المسألة : اثنين تبلغ : أربعة , للزوج : واحد في اثنين باثنين , وللجد والأخ : واحد في اثنين باثنين , لكل واحد واحد , وهذه صورتها :

4 2/2

زوج	١	٢
جد	١	١
أخ		١

الحالة الثانية : أن يكون ثلث الباقي أحظ من المقاسمة ومن السدس , ومثال ذلك : أم وجد وخمسة إخوة , مما كان فيه الفرض دون النصف , وكانت الإخوة أكثر من مثليه , ووجه تعيين ثلث الباقي في ذلك : أن الباقي بعد سدس الأم : خمسة على الجد وخمسة الإخوة , وثلثها : واحد وثلثان .

ولا شك أن ذلك أكثر من المقاسمة والسدس , لكن الباقي ليس له ثلث صحيح , فتضرب الثلاثة مخرج الثلث في أصل المسألة : ستة تبلغ : ثمانية عشر ؛ فلأم من أصلها : واحد في ثلاثة بثلاثة , وللجد ثلث الباقي : خمسة , يبقى عشرة على خمسة إخوة لكل واحد : اثنان : وهذه صورتها :

18 3/6

أم	١	٣
جد	١ وثلثان	٥
٥ إخوة	٣ وثلث	١٠/٢

الحالة الثالثة : أن يكون سدس المال أحظ له من المقاسمة ومن ثلث الباقي ؛ ومثال ذلك : زوج وأم وجد وأخوان مما كان فيه الفرض قدر الثلثين , وكان الإخوة أكثر من مثله بواحد ولو أنثى , ووجه تعيين السدس في ذلك : أن الباقي بعد نصف الزوج وسدس الأم : اثنان على الجد والأخوين . ولا شك أن السدس أكثر من ثلث الباقي ومن المقاسمة , لكن يبقى واحد لا ينقسم على الأخوين , فيضرب اثنان عدد رؤوسهما في أصل المسألة : ستة تبلغ : اثني عشر , للزوج من أصلها , ثلاثة في اثنين بستة , وللأم من أصلها : واحد في اثنين باثنين , وللجد من أصلها : واحد في اثنين باثنين , وللإخوة من أصلها : واحد في اثنين باثنين , لكل واحد واحد , وهذه صورتها :

زوج	٣	٦
أم	١	٢
جد	١	٢
أخوان	١	٢/١

الحالة الرابعة : أن تستوي له المقاسمة وثالث الباقي , ويكونان أحظ من سدس المال ؛ ومثال ذلك : أم وجد وأخوان , مما كان فيه الفرض دون النصف , وكان الإخوة مثليه . ووجه استواء المقاسمة وثالث الباقي : أن الباقي بعد سدس الأم : خمسة على الجد والأخوين , فثالث الباقي : واحد وثلاثان , وهو مساو للمقاسمة , لكن لا ثالث للباقي صحيح , فتضرب ثلاثة – وهي مخرج الثالث – في أصل المسألة : ستة تبلغ : ثمانية عشر , للأم من أصلها : واحد في ثلاثة بثلاثة , يبقى خمسة عشر , للجد : خمسة بالمقاسمة , أو لكونها ثالث الباقي , وللإخوة : عشرة , لكل واحد خمسة , وهذه صورتها :

18 3/6

أم	١	٣
جد	١ وثلاثان	٥
أخوان	٣ وثالث	١٠/٥

الحالة الخامسة : أن تستوي له المقاسمة وسدس المال , ويكونان أحظ له من ثالث الباقي ؛ ومثال ذلك : زوج وجد وجدة وأخ , مما كان فيه الفرض قدر الثلثين , وكان الموجود من الإخوة مثله , ووجه استواء المقاسمة والسدس : أن الباقي بعد نصف الزوج وسدس الجدة : اثنان على الجد والأخ , فللجد واحد بالمقاسمة أو لكونه السدس , وللأخ واحد , وهذه صورتها :

6

زوج	٣
جدة	١
جد	١
أخ	١

الحالة السادسة : أن يستوي له سدس المال وثالث الباقي , ومثاله : زوج وجد وثلاثة إخوة , مما كان فيه الفرض قدر النصف , وكانت الإخوة أكثر من مثليه , ووجه استواء السدس وثالث الباقي : أن الباقي بعد نصف الزوج : النصف الآخر على الجد والإخوة الثلاثة , فالسدس قدر ثالث الباقي , لكن ليس للباقي ثلث صحيح , فتضرب مخرج الثالث : ثلاثة في أصل المسألة , وهي اثنان تبلغ : ستة , للزوج من أصلها : واحد في ثلاثة بثلاثة , يبقى ثلاثة , للجد منها : واحد , وهو ثالث الباقي , ويساوي سدس الكل , وللإخوة : اثنان ورؤوسهم ثلاثة لا تنقسم وتباين , فنضرب مصح المسألة : ستة في رؤوس الإخوة : ثلاثة فتبلغ ثمانية عشر , للزوج منها : ثلاثة في ثلاثة بتسعة , وللجد : واحد في ثلاثة بثلاثة , وللإخوة : اثنان في ثلاثة بستة , لكل واحد اثنان , وهذه صورتها :

١٨ ٣/٦ ٣/٢

زوج	١	٣	٩
جد	ثالث	١	٣
ثلاثة إخوة	ثلاثان	٢	٢/٦

٣
٣

الحالة السابعة : أن تستوي له ثلاثة الأمور : المقاسمة , وثالث الباقي , وسدس المال ؛ مثال ذلك : زوج وجد وأخوان , مما كان فيه قدر النصف , وكان الإخوة مثليه , ووجه استواء الأمور الثلاثة : أن الباقي بعد نصف الزوج هو النصف

الأخر على الجد والأخوين , فثلث الباقي والمقاسمة والسدس متساوية , لكن لا تثلث للباقي صحيح , فتضرب مخرج الثلث : ثلاثة في أصل المسألة : اثنين تبلغ : ستة , للزوج من أصلها : واحد في ثلاثة بثلاثة , يبقى ثلاثة , للجد منها : واحد بكل حال , ويبقى اثنان للأخوين , لكل واحد واحد , وهذه صورتها :

٦	٣/٢		
٣	١	زوج	
١	ثلث	جد	٣
١/٢	ثلثان	أخوان	

فائدة : للجد باعتبار ما يفضل عن الفرض وجوداً وعملاً أربعة أحوال :

الحال الأول : أن يفضل عن الفرض أكثر من السدس , فللجد خير الأمور الثلاثة من المقاسمة وثلث الباقي وسدس المال .

الحال الثاني : أن يبقى قدر السدس , فهو للجد فرضاً .

الحال الثالث : أن يبقى دون السدس , فيعال للجد بتمام السدس .

الحال الرابع : أن لا يبقى شيء لاستغراق الفروض جميع المال , فيعال بالسدس للجد , وفي هذه الثلاثة الأحوال تسقط الإخوة إلا الأخت في الأكدرية كما يأتي

فائدة : يعطى الجد ثلث الباقي في بعض الأحوال قياساً على الأم في العمريتين ؛ لأن كلاً منهما له ولادة , ولأنه لو لم يكن ثم ذو فرض أخذ ثلث المال , فإذا أخذ صاحب الفرض فرضه , أخذ الجد ثلث الباقي , والباقي للإخوة , ولم يعطى الجد الثلث كاملاً لإضراره بالإخوة , ووجه إعطائه السدس : أنه لا ينقص عنه مع الولد الذي هو أقوى , فمع غيره أولى

المعادة :

ما تقدم من بحث الجد والإخوة هو ما إذا كان معه أحد الصنفين فقط : الإخوة الأشقاء , أو الإخوة لأب . أما إذا كان معه مجموع الصنفين ؛ أي : إخوة لأشقاء وإخوة لأب , فإن الإخوة الأشقاء يعادون الجد بهم إذا احتاجوا إليهم , فإذا أخذ الجد نصيبه رجع الأشقاء على أولاد الأب , فأخذوا ما بأيديهم , وإن كان الموجود شقيقة واحدة , أخذت كمال فرضها , وما بقي فولد الأب . فالشقيق يعد ولد الأب على الجد لاتحادهم في الإخوة من الأب , ولأن جهة الأم في الشقيق محجوبة بالجد , فيدخل ولد الأب معه في حساب القسمة على الجد لينقص بسببه عن المقاسمة إلى الثلث , أو إلى ثلث الباقي , أو إلى سدس المال . وأيضاً إنما عد أولاد الأب على الجد ؛ لأنهم يقولون للجد : منزلتنا ومنزلتهم معك واحدة , فيدخلون معنا في القسمة , ونزاحمك بهم . ثم يقولون لأولاد الأب : أنتم لا تترثون معنا , وإنما أدخلناكم معنا في المقاسمة لحجب الجد , فنأخذ ما يخصكم كأن لم يكن معنا جد .

متى تكون المعادة ؟

إنما تكون المعادة إذا كان ولد الأبوين أقل من مثلي الجد , وبقي بعد الفرض أكثر من الربع , فإن كانوا مثليه فأكثر , فلا داعي للمعادة .

صور المعادة :

صور المعادة ثمان وستون صورة , ووجه حصرها في هذا العدد : أن مسائل المعادة لا بد فيها أن يكون الأشقاء دون المثلين , وينحصر ما دون المثلين في خمس صور , وهي : جد وشقيقة , جد وشقيقتان , جد وثلاثة شقائق , جد وشقيق , جد وشقيق وشقيقة , ويكون مع من ذكر في هذه الصور الخمس من الإخوة لأب : من يكمل المثلين أو دونهما . فيتصور مع الشقيقة : خمس صور , وهي : شقيقة وأخت لأب , شقيقة وأختان لأب , شقيقة وثلاث أخوات لأب , شقيقة وأخ لأب , شقيقة وأخ وأخت لأب . ويتصور مع الشقيقتان : ثلاث صور ؛ وهي : شقيقتان وأخت لأب , شقيقتان وأختان لأب , شقيقتان وأخ لأب .

ويتصور مع الشقيق : ثلاث صور ؛ وهي : شقيق وأخت لأب , شقيق وأختان لأب , شقيق وأخ لأب .

ويتصور مع ثلاث الشقائق : صورة واحدة ؛ وهي : ثلاث شقائق وأخت لأب .

ويتصور مع الأخ الشقيق والأخت الشقيقة : صورة واحدة ؛ وهي : شقيق وشقيقة وأخت لأب .

ومجموع هذه الصور : ثلاث عشرة صورة . ثم لا يخلو : إما أن لا يكون معهم صاحب فرض , أو يكون . وعلى الثاني , فالفرض إما ربع أو سدس , أو ربع وسدس , أو نصف , فهذه خمس حالات تضرب في الثلاث عشرة صورة , يحصل : خمسة وستون .

والصورة السادسة والستون : أن يكون مع الجد والإخوة : صاحباً نصف وسدس ؛ كبنت وبنت ابن وجد وأخت شقيقة وأخت لأب .

والثامنة والستون : أن يكون معهم أصحاب ثلثين ؛ كبنتين وجد وشقيقة وأخت لأب .

فائدة : هل يتصور أن يأخذ الإخوة لأب شيئاً مع الأشقاء في صور المعادة ؟ :

أما إذا كان في الأشقاء ذكر , أو كانتا شقيقتين فأكثر فلا يتصور أن يبقى لهم شيء , وإن كانت شقيقة واحدة , فلها إلى تمام النصف , فإن بقي شيء فهو لولد الأب , فمن الصور التي يبقى فيها لولد الأب شيء : الزيديات الأربع , نسبة لزيد ؛ لأنه الذي حكم فيها بذلك ؛ وهي :

1 - العشرية , وهي جد وشقيقة وأخ لأب , فأصلها من خمسة عدد الرؤوس , وإنما نسبت إلى العشرة لصحتها منها , ووجه صحتها من عشرة : أن للشقيقة : النصف , ولا نصف للخمسة صحيح , فيضرب مخرج النصف : اثنان في أصل المسألة : خمسة تبلغ : عشرة , للجد : خمسها : أربعة , وللأخت : نصفها : خمسة , بقي واحد للأخ لأب , وهذه صورتها :

١٠ ٢/٥

٤	٢	جد
٥	٢ ونص	شقيقة
١	نص	أخ لأب

٢

2 - العشرينية ؛ نسبة إلى العشرين لصحتها منها , وهي : جد وشقيقة وأختان لأب , فأصلها من خمسة عدد الرؤوس كالتالي قبلها , للجد منها : سهمان بالمقاسمة , وللشقيقة : نصف المال , ولا نصف صحيح للخمسة , فيضرب مخرج النصف : اثنان في أصل المسألة : خمسة , يحصل : عشرة , للجد من أصلها : اثنان في اثنين بأربعة , وللأخت : النصف : خمسة , يبقى واحد , للأختين لأب بينهما مناصفة , ولا ينقسم عليهن , فتضرب عدد رؤوسهما : اثنان في مصح المسألة : عشرة , يحصل عشرون : للجد : أربعة في اثنين بثمانية , وللشقيقة : خمسة في اثنين بعشرة , وللأختين لأب : واحد في اثنين باثنين , لكل واحدة : واحد , وهذه صورتها :

٢٠ ٢/١٠ ٢/٥

٨	٤	٢	جد
١٠	٥	٢ ونص	شقيقة
١/٢	١	نص	أختان لأب

و لك أن تقول في هذه : أصلها من خمسة , للجد منها : اثنان بالمقاسمة , وللشقيقة : النصف : اثنان ونصف , يبقى : نصف للأختين لأب , لكل واحدة : ربع , ومخرج الربع من أربعة تضرب في أصل المسألة : خمسة بعشرين , للجد من أصلها : اثنان في أربعة بثمانية , وللشقيقة : النصف : عشرة , وللأختين لأب : اثنان , لكل واحدة : واحد .

3- مختصرة زيد ؛ وهي : أم وجد وشقيقة وأخ وأخت لأب . سميت بذلك ؛ لأن تصحيحها من مائة وثمانية باعتبار المقاسمة . وتصح بالاختصار من أربعة وخمسين , كان أصلها من ستة : للأم : السدس : واحد , يبقى خمسة على الجد

والإخوة مقاسمة , ورؤوسهم : ستة , لا تنقسم , فتضرب عدد الرؤوس : ستة في أصل المسألة : ستة تبلغ ستة وثلاثين ,
للأم من أصلها : واحد في ستة بستة , والباقي : خمسة في ستة بثلاثين , للجد منها بالمقاسمة : عشرة , يبقى : عشرون ,
للشقيقة : نصف المال : ثمانية عشر , يبقى : اثنان على الأخ والأخت لأب , ورؤوسهم ثلاثة لا تنقسم وتباين , فتضرب
ثلاثة في ستة بثلاثين تبلغ مائة وثمانية , للأم : ستة في ثلاثة بثمانية عشر , وللجد : عشرة في ثلاثة بثلاثين , وللشقيقة :
ثمانية عشر في ثلاثة بأربعة وخمسين , وللأخ والأخت لأب : اثنان في ثلاثة بستة , للأخ : أربعة , وللأخت : اثنان , ثم
ننظر فنجد بين الأنصباء و مصح المسألة توافقاً بالنصف , فنرجع المسألة إلى نفسها : أربعة وخمسين , ويرجع نصيب
الشقيقة إلى نصفه : سبعة وعشرين , ويرجع نصيب الجد إلى نصفه : خمسة عشر , ونصيب الأخ لأب إلى نصفه :
اثنين , ونصيب الأخت لأب إلى نصفه : واحد , وهذه صورتها :

	٥٤	١٠٨	٦/٣٦	٦/٦	
أم	٩	١٨	٦	١	
جد	١٥	٣٠	١٠		
أخت شقيقة	٢٧	٥٤	١٨	٥	
أخ لأب	٢	٤	٢		
أخت لأب	١	٢			

4 - تسعينية زيد ؛ وهي : أم وجد وشقيقة وأخوان وأخت لأب , سمين بذلك نسبة إلى التسعين منها . ووجه صحتها من
تسعين : أن الأحظ للجد هنا : ثلث الباقي بعد سدس الأم , فيكون أصلها من ثمانية عشر إذا اعتبر ثلث الباقي مع السدس
, ويصح أن يجعل أصلها من ستة مخرج السدس , للأم : واحد , يبقى : خمسة لا تلت لها صحيح , فيضرب مخرج
الثالث : ثلاثة في ستة بثمانية عشر , للأم من أصلها : السدس : واحد في ثلاثة بثلاثة , يبقى خمسة عشر , للجد منها :
خمس تلت الباقي , وللأخت الشقيقة : نصف المال : تسعة , يبقى : واحد للإخوة لأب غير منقسم , فتضرب عدد
رؤوسهم : خمسة في أصل المسألة أو مصحها : ثمانية عشر بتعين , ومنها تصح , للأم : ثلاثة في خمسة بخمسة عشر ,
ولللجد : خمسة في خمسة بخمسة وعشرين , وللأخت الشقيقة : تسعة في خمسة بخمسة وأربعين , وللإخوة لأب واحد في
خمس بخمسة لكل من الأخوين : اثنان وللأنثى : واحد , وهذه صورتها على الطريقتين :

	٩٠	٥/١٨	
أم	١٥	٣	
جد	٢٥	٥	
شقيقة	٤٥	٩	
أخوان لأب	٢/٤	١	
أخت لأب	١	١	
	٩٠	٥/١٨	٣/٦

أم	١٥	٣	١	
جد	٢٥	٥		
شقيقة	٤٥	٩	٥	
أخوان لأب	٢/٤	١		
أخت لأب	١	١		

المحاضرة الرابعة

المسألة الأكردية

المسألة الأكردية :

سبق ذكر الأكردية في عدة مناسبات ؛ ففي باب التعصيب قالوا : من أحكام العاصب : أنه إذا استغرقت الفروض التركة , سقط إلا الأخت في الأكردية . وقالوا في باب الجد والإخوة : أن الجد إذا لم يبق بعد الفروض إلا قدر السدس , أخذه وسقطت الإخوة , إلا الأخت في الأكردية .
أما سبب تسميتها بذلك ؛ فقيل : لتكديرها لأصول مذهب زيد رضي الله عنه في الجد ؛ لأنه لا يفرض للأخت معه ابتداءً في غيرها ولا يعيل , بل تسقط الإخوة معه إذا لم يبق شيء . ثم جمع الفرضين , فقسهما على جهة التعصيب , فخالفت هذه القواعد , فهذا معنى تكديرها لأصول مذهب زيد .

وقيل : لأنه كدر على الأخت بإعطائها النصف , ثم استرجاع بعضه منها .

وقيل : سميت بذلك ؛ لأن الذي سأل عنها أو سئل عنها , أو سئل عنها , أو الزوج الذي فيها اسمه : أكر , أو المرأة الميتة فيها من أكر .

وقيل : سميت بذلك لتكرر أقوال الصحابة رضي الله عنهم فيها لاختلافهم فيها . وقيل غير ذلك .

وأركانها : زوج وأم وجد وأخت لغير أم , وقسمتها على النحو التالي :

1- أما من لا يورث الإخوة مع الجد – وهم الحنفية ومن وافقهم – فتكون المسألة عنده من ستة ؛ لأن فيها نصفاً للزوج وثلاثاً للأم , وبين مقاميهما مباينة , فيضرب أحد المقامين في الآخر يحصل : ستة , وهي أصل المسألة : للزوج : النصف ثلاثة , وللأم : الثلث : اثنان , يبقى : واحد للجد تعصيب , ولا شيء للأخت ؛ لأنها محجوبة بالجد , وهذه صورتها :

6

زوج	3
أم	2
جد	1
شقيقة	x

2- وأما من يورث الإخوة مع الجد – وهم الأئمة الثلاثة - , فأصل المسألة عندهم من ستة كما سبق , للزوج : النصف : ثلاثة , وللأم : الثلث : اثنان , يبقى واحد , وهو قدر السدس , ومقتضى ما سبق من أنه لا شيء للإخوة ؛ لأنه لم يفضل إلا السدس , فيأخذ الجد وتسقط الإخوة , فمقتضى ذلك : أن تسقط الأخت في هذه المسألة , لكنهم استثناها , ففرضوا لها النصف , وأعالوا المسألة من أجل ذلك ؛ " لأنه لو لم يفرض للأخت لسقطت وليس في الفريضة " أي المسألة " من يسقطها ... فإن قيل : فالأخت مع الجد عصبه , والعصبه تسقط باستكمال الفروض , قلنا : إنما يعصبها الجد , وليس هو بعصبه مع هؤلاء , بل يفرض له " .

ولأنها ترث بالفرض تارة وبالتعصيب أخرى , فلما تعذر التعصيب , وانقلب الجد إلى فرضه لنقصان حقه – وهو السدس لو عصبها – انقلبت هي إلى الفرض وهو النصف . فمسألتهم من ستة مخرج السدس وتعول إلى تسعة : للزوج : النصف : ثلاثة , وللأم : الثلث : اثنان , وللجد : السدس : واحد , وللأخت : النصف : ثلاثة , ثم يرجع الجد إلى الأخت بما فرض لها , لزادت على الجد . فتد بعد الفرض إلى التعصيب بالجد , فيضم حصته إلى حصتها , ويقسم الأربعة أثلاثاً , لكنها لا تنقسم , فتضرب رؤوسهما : ثلاثة في عول المسألة : تسعة تبلغ : سبعة وعشرين , للزوج : ثلاثة بثلاثة

بتسعة , وللأم : اثنان في ثلاثة بستة , وللجد والشقيقة , أربعة في ثلاثة باثني عشر , للجد : ثمانية , وللأخت : أربعة .
وهذه صورتها : 27 3/9

9	3	زوج
6	2	أم
8	1	جد
4	3	شقيقة

ومحترزات أركانها كما يلي :

1- لو لم يكن فيها زوج , لكانت المسألة : الخرقاء , وهي : أم وجد وأخت شقيقة , سميت بذلك لتخرق أقوال الصحابة فيها , أو لأن الأقوال خرقتها لكثرتها .
وأصلها من ثلاثة ؛ للأم : الثلث : واحد , يبقى : اثنان للجد والأخت ولا ينقسمان , فتضرب رؤوسهما ثلاثة في أصل المسألة : ثلاثة يحصل : تسعة , للأم من أصلها : واحد في ثلاثة بثلاثة , وللجد والأخت : اثنان في ثلاثة بستة , للجد : أربعة , وللأخت : اثنان , هذا قول الأئمة الثلاثة : مالك والشافعي وأحمد . وهذه صورتها :

9 3/3

3	1	أم
4	2	جد
2	2	شقيقة

وأما عند الإمام أبي حنيفة , فالمسألة من ثلاثة : للأم : الثلث , وللجد : الباقي , ولا شيء للأخت ؛ لأنه لا يورث الإخوة مع الجد كما سبق , وهذه صورتها :

3

1	أم
2	جد
x	شقيقة

2- لو لم يكن فيها أم لقاسم الجد الأخت فيما بقي بعد فرض الزوج , فتكون المسألة من اثنين : للزوج : النصف : واحد , والباقي : واحد للجد والأخت أثلاثاً ولا ينقسم , فنضرب عدد رؤوسهما : ثلاثة في أصل المسألة : اثنين , فتصح من ستة , للزوج من أصلها : واحد في ثلاثة بثلاثة , وللجد والأخت من أصلها : واحد في ثلاثة بثلاثة ؛ للجد : اثنان , وللأخت : واحد . وهذه صورتها :

6

3/2

زوج	1	3
جد	1	2
شقيقة	1	1

3- لو لم يكن في المسألة جد , لأخذت الأخت فرضها : النصف , وعالت المسألة إلى ثمانية : للزوج : النصف : ثلاثة , وللأخت : النصف : ثلاثة , وللأم : الثلث : اثنان . وهذه صورتها :

8/6

أم	2
شقيقة	3
زوج	3

4- ولو كان بدل الأخت أخ واحد , لسقط ؛ لأنه عصبه بنفسه , ولو كان بدلها أختان أو أخ وأخت أو إخوة وأخوات لحجبت الأم بهم من الثلث إلى السدس , وكان السدس الذي حجبت عنه الأم للإخوة .

حساب المواريث

المسألة الأولى : في تعريف الحساب بمعناه العام , وتعريف حساب الفرائض بمعناه الخاص , وبيان الأشياء التي يشتمل عليها , مع توضيح الفرض بينهما , والفرض بين تأصيل المسألة وأصلها وتصحيحها ومصحتها :
تعريف الحساب بمعناه العام وبيان فائدته : هو علم بأصول يتوصل بها إلى استخراج المجهولات العددية .

وموضوعه : العدد من حيث تحليله وتركيبه . فالتحليل : هو الطرح وما إليه . والتركيب : هو الجمع والضرب وما إلى ذلك . والعدد : ما تألف من الأحاد , وأسمائه قسمان : أصلية وفرعية ؛ فالأصلية : اثنتا عشرة كلمة , وهي الواحد والعشرة وما بينهما , والمائة والألف , والفرعية : مأخوذة من هذه الاثني عشر بوجه من أوجه خمسة : إما بتركيب مزجي ؛ كأحد عشر , أو عطف ؛ كأحد وعشرين , أو إضافي ؛ كثلاثمائة , وإما تثنية ؛ كمانتين , أو يشبه الجمع ؛ كعشرين وتسعين وما بينهما .

فائدته : الحساب علم قديم فوائده جمة . منها : ما يكون لمعرفة المواقيت ؛ كأوقات الصلاة والصيام والحج , وحساب الأعوام والشهور والأيام , وحركات الشمس في البروج والكواكب , وحلول القمر في منازل المقدرة , ومعرفة ساعات الليل والنهار وغير ذلك , ومنها ما هو في علم الفقه في حساب الزكاة , وقسمة الغنائم , وأجال الحيض والنفاس والإيلاء , وأجال الديون والإجازات . فالحساب فضله مشهور , ونفعه في غاية الظهور . كيف وقد دل القرآن على فضله ؟ قال

تعالى : " وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين " . وقال تعالى : " وهو أسرع الحاسبين " . وقال تعالى : " هو الذي جعل الشمس ضياء القمر نوراً وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب " .

تعريف حساب الفرائض : هو تأصيل مسائل الفرائض وتصحيحها . فالتأصيل لغة : مصدر أصلت العدد ؛ أي : جعلته أصلاً , والأصل في اللغة : هو ما يبنى عليه غيره

واصطلاحاً : تحصيل أقل عدد يخرج منه فرض المسألة أو فروضها , إذا كان فيها فرض أو فروض , فإن كان الورثة كلهم عصابات , فعدد رؤوسهم هو أصل المسألة مع فرض كل ذكر بأنثيين إن كان فيهم أنثى .

والتصحيح لغة : تفعيل من الصحة : ضد السقم . ولما كان الغرض منه إزالة الكسر من الأنصبة , وكان الكسر في الأنصبة بمنزلة السقم , والفرضي بمنزلة الطبيب لعلاج السهام المنكسرة بعمل مخصوص ليزول سقم الانكسار وتصح السهام , سمي فعله : تصحيحاً , وهو في الحقيقة من باب بسط الكسر .

وهو في الاصطلاح : استخراج أقل عدد يتأتى منه نصيب كل مستحق من الإرث من غير كسر .

والتصحيح مبني على التأصيل قبله لاحتياجه إليه , فلا بد من التأصيل أولاً , فإن صحت منه المسألة فذاك , وإلا صححتها على الطريقة الآتية

وحساب الفرائض يبنى على معرفة قواعد الحساب العام , فلا بد للفرضي من الإلمام بعلم الحساب بقدر ما يحتاج إليه ؛ لأنه إذا كان يعرف الأحكام ولم يحط بمعرفة الحساب كان مقصراً في الجواب , عاجزاً عن أكثر المسائل , فينبغي للفرضي معرفة مقدمات التأصيل والتصحيح ولواحقهما من قسمة المسائل , وعمل المناسخات والاختصار , وقسمة التركات .

المسألة الثانية : بيان الأصول المتفق عليها والأصول المختلف فيها مع بيان وجهة كل قول وتعيين الراجح مع توجيهه :

جملة الأصول عند الجمهور : سبعة ؛ وهي : أصل اثنين , وأصل ثلاثة , وأصل أربعة , وأصل ستة , وأصل ثمانية , وأصل اثني عشر , وأصل أربعة وعشرين . وزاد المحققون من الفرضيين في باب الجد والإخوة أصليين , وهما : أصل ثمانية عشر , وأصل ستة وثلاثين . فالثمانية عشر أصل كل مسألة فيها سدس وثلث ما بقي وما بقي , والستة والثلاثون أصل كل مسألة فيها ربع وسدس وثلث ما بقي وما بقي .

وجه قول الجمهور : أن الأصول مدارها على الفروض المذكورة في الكتاب والسنة . وثلث الباقي لم يرد ذكره فيها , وهذه الفروض الواردة في الكتاب والسنة لها حالة انفراد وحالة اجتماع ؛ ففي حالة الانفراد يخرج خمسة أصول ؛ لأن الفروض وإن كانت ستة , لكن الثلث يغني عن الثلثين , فالنصف وما بقي من اثنين , والثلث أو الثلثان وما بقي من ثلاثة , والرابع وما بقي من أربعة , والسدس وما بقي من ستة , والثلثان وما بقي من ثمانية .

وفي حالة اجتماع فرضين فأكثر يخرجان أصلاً آخران ؛ لأنه عند اجتماع الفرضين فأكثر ينظر في مخارج الفروض ؛ فلا يخلو من تماثل أو تداخل أو توافق أو تباين ؛ ففي الأول يكتفى بأحد المتماثلين , وفي الثاني يكتفى بأكبر المتداخلين , وفي الأخيرين يحتاج إلى الضرب , فيحصل : إما اثنا عشر أو أربعة وعشرون , فإذا ضما إلى الخمسة السابقة كانت الجملة : سبعة أصول . وأما الثمانية عشر والستة والثلاثون , فهما مصحان لا أصليين , فأصل الأولى من ستة مخرج السدس , ولا ثلث للباقي صحيح بعد السدس , فيضرب مخرج ثلث الباقي : ثلاثة في أصل المسألة : ستة يحصل : ثمانية عشر , ومنها تصح . وأصل الثانية : اثنا عشر مخرج السدس والرابع , ولا ثلث للباقي صحيح بعد السدس والرابع , فتضرب ثلاثة مخرج ثلث الباقي في أصل المسألة : اثني عشر , يحصل : ستة وثلاثون , ومنها تصح .

وجه قول المحققين : أن ثلث الباقي فرض مضموم لفرض آخر , أو لفرضين , فيجب اعتباره . وأقل عدد يخرج منه السدس وثلث الباقي صحيحاً : ثمانية عشر . وأقل عدد يخرج منه السدس والرابع وثلث الباقي صحيحاً : ستة وثلاثون . وقد اتفق الجميع على أن أصل كل مسألة : أقل عدد يخرج منه فرضاً أو فروضها بلا كسر . وهذان كذلك .

الترجيح :

الراجح : ما ذهب إليه المحققون أن ثمانية عشر وستة وثلاثين أصلان لا مصحان ؛ لأن التصحيح إنما يستعمل في انكسار السهام على الرؤوس , ولا يكون في الأنصباء , والله أعلم .

المحاضرة الخامسة

العول

العول

وفيه مسائل :

المسألة الأولى : في تعريف العول :

وهو لغة يطلق على معان :

منها : القيام بكفاية العيال , يقال : عال عياله : إذا قام بكفائتهم .

ومنها : الاشتداد , يقال : عال الأمر : إذا اشتد .

ومنها : الغلبة , يقال : عال الشيء : إذا غلبه .

ومنها : الميل , يقال : عال الميزان , إذا مال , ومنه قوله تعالى : " ذلك أدنى أن لا تعولوا " . أي : أن لا تميلوا ولا تجوروا .

و العول في الفرائض : أن تزيد سهام المدرسة عن أصلها زيادة يترتب عليها نقص أنصباء الورثة , ففيه معنى الارتفاع والنقص .

المسألة الثانية : في بيان الخلاف في العول مع توجيه كل قول , والترجيح :

مسائل الفرائض بالنسبة إلى ما فيها من الفروض على ثلاثة أنواع :

النوع الأول : ما كانت السهام فيه أقل من أصل المسألة , وهذا يسمى بالناقص

النوع الثاني : ما كانت السهام فيه مساوية لأصل المسألة , وهذا يسمى بالعادل

النوع الثالث : ما كانت السهام فيه زائدة عن أصل المسألة وهذا يسمى بالعائل

ولم يقع العول في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا في زمن الصديق أبي بكر رضي الله عنه , وإنما وقع في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه , فهو أول من حكم به حين رفعت إليه مسألة : زوج وأختين لغير أم , فقال : فرض الله للزوج : النصف , وللأختين : الثلثين , فإن بدأت بالزوج لم يبق للأختين حقهما , وإن بدأت بالأختين لم يبق للزوج حقه . فاستشار الصحابة في ذلك , فأشاروا عليه بالعول , وقاسوا ذلك على الديون , إذا كانت أكثر من التركة , فإن التركة تقسم عليها بالحصص , ويدخل النقص على الجميع , واتفقوا على ذلك .

فلما انقضى زمن عمر رضي الله عنه , أظهر ابن عباس رضي الله عنهما الخلاف في ذلك , وانفرد برأي آخر حينما عرضت له مسألة المبالغة , وهي : زوج وأم وأخت شقيقة , فلم يقل بالعول , ووجهة نظره : أن يقدم من قدمه الله , ويؤخر من أخره الله . ومعنى ذلك : أن الذي ينتقل من فرض إلى فرض هو الذي قدمه الله , وذلك كالأم والزوج . ومن ينتقل من فرض إلى غيره , فهو الذي أخره الله , وذلك كالأخت ؛ لأنها تارة ترث بالفرض , وتارة بالتعصيب , فالمقدم يعطى فرضه كاملاً , والمؤخر يعطى ما بقي , كما إذا تعلق حق بمال لا يفي بها , فإنه يقدم منها ما كان أقوى ؛ كالتجهيز والدين , وكذلك إن ضاقت التركة عن الفروض ؛ فإنه يقدم فرض الأقوى , وهو الذي يرث بالفرضية دائماً على فرض من يرث بالفرضية تارة وبالعصوبة تارة أخرى .

فمثلاً : في مسألة زوج وأم وأخت شقيقة , تكون المسألة من ستة , للزوج : النصف : ثلاثة , وللأم : الثلث : اثنان , والباقي : واحد للأخت , لكن يرد على ابن عباس ما إذا مات ميت , عن زوج وأم وأختين لأم ؛ لأن فروض هذه المسألة عنده هي النصف للزوج , والثلث للأم , والثلث للإخوة لأم , وهي أكثر من أصل المسألة , وأصحاب هذه الفروض

مستون في القوة , لا يمكن تقديم بعضهم على بعض , ولا يرى حجب الأم عن الثلث إلى السدس في هذه المسألة ؛ لأن الإخوة أقل من ثلاثة , فإذا أعطى الأم : الثلث , والأخوين : الثلث , والزوج : النصف عالت المسألة إلى سبعة , فيلزمه حينئذ إما أن يقول بالعول , أو يقول بحجب الأم بالأخوين , ولذلك سميت هذه المسألة بمسألة الإلزام . لكن قال بعضهم : يمكن ابن عباس التخلص من هذا الإلزام بإدخال النقص على الإخوة لأم وحدهم ؛ لأنهم ينتقلون من الفرض إلى غير شيء إذا حجبوا بشخص , بخلاف الأم والزوج . وإلى قول عمر وجمهور الصحابة ذهب عامة أهل العلم .

الترجيح :

والراجح : ما ذهب إليه الجماهير , وذلك لوجوه :

أولاً : لدلالة الكتاب والسنة عليه ؛ وذلك لإطلاق الآيات في المواريث وعدم التفرقة بين أصحاب الفروض , وأمره صلى الله عليه وسلم بإلحاق الفرائض بأهلها دون تفرقة بين أصحابها .

ثانياً : لانعقاد الإجماع عليه قبل أن يقول ابن عباس بعدمه , وكذلك بعده . قال في " المغني " : " ولا نعلم اليوم قانلاً بمذهب ابن عباس رضي الله عنهما , ولا نعلم خلافاً بين فقهاء العصر في القول بالعول بحمد الله ومنه " .

ثالثاً : لدلالة القياس عليه ؛ لأن الفروض حقوق مقدره متساوية في الوجوب , ضاقت التركة عن جميعها , فقسمت على قدرها بالحصص , ودخل النقص على الجميع , كالدون إذا ضاقت عنها التركة , وهي عين العدالة , والله أعلم .

المسألة الثالثة : في بيان ما يعول وما لا يعول من الأصول : مع بيان ضابط كل منهما , ثم بيان نهاية العول في

الأصول العائلة :

هذه الأصول تنقسم باعتبار العول وعدمه إلى قسمين : قسم يعول , وقسم لا يعول . فالذي يعول : ثلاثة أصول : أصل ستة , وأصل اثني عشر , وأصل أربعة وعشرين . والذي لا يعول : بقية الأصول .

وضابط الذي يعول : هو الذي تساويه أجزاءه الصحيحة أو تزيد عليه , ويسمى العدد حينئذ : تاماً , فالستة أجزاءها الصحيحة تساويها ؛ لأن أجزاءها الصحيحة : الثلث وهو اثنان , والنصف وهو ثلاثة , والسدس وهو واحد , ومجموع ما ذكر : ستة , والاثنا عشر والأربعة والعشرون أجزاءها الصحيحة تزيد عليهما , أما أجزاء الاثني عشر الصحيحة :

فالسدس : اثنان , والثلث : أربعة , والنصف : ستة , والربع : ثلاثة , ومجموع ذلك يزيد عن الاثني عشر . وأما أجزاء الأربعة والعشرين الصحيحة : فالسدس : أربعة , والثلث : ثمانية , والنصف : اثنا عشر , والربع : ستة , والثلث : ثلاثة , ومجموع ذلك يزيد على الأربعة والعشرين .

ضابط الذي يعول : هو ماله سدس صحيح من الأصول المتفق عليها .

وضابط الذي لا يعول : هو الذي تنقصه أجزاءه الصحيحة عنه , ويسمى العدد حينئذ : ناقصاً , كالأصول الأربعة الباقية ؛ فإن أجزاء كل أصل منها تنقص عنه .

نهاية عول كل أصل :

1- أصل ستة ينتهي عوله إلى عشرة , فيعول أربعة مرات : لسبعة ولثمانية ولتسعة ولعشرة :

فيعول لسبعة ؛ كزوج وأختين شقيقتين أو لأب , فللزوج : النصف : ثلاثة , وللأختين : الثلثان : أربعة , فأصلها من ستة , وعالت إلى سبعة .

ويعول لثمانية ؛ كزوج وأم وأخت شقيقة أو لأب ؛ فللزوج : النصف : ثلاثة , وللأم : الثلث : اثنان , وللأخت : النصف : ثلاثة , فعالت الستة لثمانية .

ويعول لتسعة ؛ كزوج وثلاث أخوات متفرقات وأم , فللزوج : النصف , وللأخت الشقيقة : النصف : ثلاثة , وللأخت لأب : السدس : واحد تكمله الثلثين , وللأخت لأم السدس : واحد , فقد عالت الستة إلى التسعة .

ويعول لعشرة ؛ كمسألة أم الفروج , سميت بذلك لكثرة ما فرخت في العول , وهي زوج وأم وأختان لأم وأختان شقيقتان أو لأب . فللزوج : النصف : ثلاثة , وللأم : السدس : واحد , وللأختين لأم : الثلث : اثنان , وللأختين الشقيقتين أو لأب :

الثلثان : أربعة , فعالت الستة إلى العشرة .

2- أصل اثني عشر يعول ثلاث مرات ، فينتهي عوله إلى سبعة عشر ، فيعول لثلاثة عشر ، ولخمس عشرة ، ولسبعة عشر .

فيعول لثلاثة عشر ؛ كزوج وأختين شقيقتين وأم ، فللزوجة : الربع : ثلاثة ، وللشقيقتين : الثلثان : ثمانية ، وللأم : السدس : اثنان ، فقد عالت اثنا عشر إلى ثلاثة عشر .

ويعول إلى خمسة عشر : كبنيتين وزوج وأبوين . فللزوجة : الربع : ثلاثة ، وللبنيتين : الثلثين : ثمانية ، ولكل من الأبوين : السدس : اثنان ، فلهما أربعة ، فقد عالت الاثنا عشر إلى خمسة عشر .

ويعول إلى سبعة عشر : كثلاث زوجات وجدتين وأربع أخوات لأم وثمانية أخوات شقيقات أو لأب ، فللزوجة : الربع : ثلاثة ، لكل واحدة : واحد ، وللجدتين : السدس : اثنان ، لكل واحدة : واحد ، وللأخوات لأم : الثلث : أربعة ، لكل واحدة : واحد ، وللأخوات الشقيقات أو لأب : الثلثان : ثمانية ، لكل واحد : واحد .

ولهذه المسألة ألقاب ؛ فلقتب بأم الفروج – بالجيم – لأن جميع وراثتها أصحاب فروج .

وتلقب بأم الأرامل – جمع أرملة – وهي التي لا زوج لها ؛ لأن جميع وراثتها نساء غير مزوجات حين وقعت .

وتلقب بالدينارية الصغرى ؛ لأنه لو كانت التركية فيها سبعة عشر ديناراً أخذت كل أنثى ديناراً ، ولهذا يلغز بها ، فيقال : رجل خلف سبعة عشرة امرأة من أصناف مختلفة ، فورثن ماله بالسوية .

وتلقب بالسبع عشرية ؛ لعولها إلى سبعة عشر .

3- أصل أربعة وعشرين . ويعول مرة واحدة بثمنه إلى سبعة وعشرين : كزوجة وأبوين وبنيتين ، فللزوجة : الثمن :

ثلاثة ، ولكل واحد من الأبوين : السدس : أربعة ، فمجموع ما لهما : ثمانية ، وللبنيتين : الثلثان : ستة عشر ، لكل واحدة : ثمانية ، فالجملة سبعة وعشرون ، فعالت إلى سبعة وعشرين ، وتسمى هذه المسألة التي مثلنا بها بالمنبرية ؛ لأن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه سئل عنها وهو يخطب على المنبر ، فأجاب عنها ارتجالاً بقوله : وقد صار ثمن المرأة تسعاً ، ومضى في خطبته ، وكان صدرها : الحمد لله الذي يحكم في الحق قطعاً ، فتناسبت السجعة .

تتمة في بيان ما تشتمل عليه الأصول من المسائل والصور :

المسألة : هي تعيين الفرض مع قطع النظر عن مستحقه ، وذلك بأن تنظر في نوع الفرض انفراداً واجتماعاً مع قطع النظر عن يأخذه ، كأن تقول مثلاً : أصل ستة غير عائل ، فيه إحدى عشرة مسألة . الأولى : سدس فقط ، الثانية : سدسان ، الثالثة : سدس وثلث ، وهكذا تتبع كل ما يتصوره في هذا الأصل من الفروض انفراداً واجتماعاً . وكذلك تفعل مع بقية الأصول .

والصورة : هي تعيين الفرض مع مستحقه ، وذلك بأن تنظر في الفرض باعتبار من يأخذه ، فتأتي بالمسألة ثم تعين من يستحق فروضها ، كأن تقول : من مسائل أصل ستة : سدس وثلث ، كأخ لأم وأم وعم وكأم وأخوين لأم وكجدة وأخوين لأم ، فقد يتصور في المسألة الواحدة صور كثيرة . ومسائل الأصول التسعة عائلة وغير عائلة تبلغ تسعاً وخمسين مسألة ، وصور من يستحق فروض تلك المسائل تزيد عن ستمائة صورة .

المحاضرة السادسة

تصحيح الانكسار في الأصول

تصحيح الانكسار في الأصول

وفيه مسائل :

المسألة الأولى : في بيان معنى الانكسار , وعلم كم فريق يكون وفاقاً وخلافاً , مع توجيه كل قول وتعيين الراجح مع توجيهه :

إذا استخرجت أصل المسألة على ضوء ما سبق بيانه , ثم قسمتها على من فيها من أصحاب الفروض أو أصحاب الفروض والعصبات , فلا تخلو أنصبا الورثة فيها : إما أن تكون لأفراد أو لجماعات , وإذا كانت – أو بعضها – لجماعات , فلا يخلو إما أن تكون منقسمة أو لا , فإذا كانت لأفراد أو لجماعات , وهي منقسمة عليهم , فهذه المسألة تصح من أصلها , فلا تحتاج إلى عمل آخر , وإن كانت – أو بعضها – لجماعات وهي غير منقسمة عليهم , فهذه الأنصبا منكسرة , والمسألة تحتاج إلى عملية تصحيح لتلافي هذا الانكسار .

فالانكسار إذاً معناه : عدم انقسام نصيب جماعة من الورثة عليهم انقساماً خالياً من الكسر . والانكسار حينئذ إما أن يكون على فريق , أو على فريقين , أو على ثلاث فرق اتفاقاً , أو على أربع على خلاف , ولا يتجاوز الانكسار في الفرائض أربع فرق عند الجميع ؛ " لأن أكثر ما يتصور في الفريضة (يعني المسألة) اجتماع خمسة أصناف , ولا بد فيهم من صنف ينقسم عليه نصيبه " .

الخلاف في وقوع الانكسار على أربع فرق :

عرفنا مما مر قريباً أن الانكسار يقع على ثلاث فرق اتفاقاً , ولا يقع على أكثر من أربع فرق اتفاقاً , واختلفوا في وقوعه على أربع فرق على قولين :

القول الأول : أن الانكسار لا يتجاوز ثلاث فرق , وهذا قول المالكية .

القول الثاني : أن الانكسار قد يقع على أربع فرق , وهذا قول الحنفية والمالكية والحنابلة .

وهذا الخلاف في عدد الفرق التي تنكسر عليها سهامها ينبنى على الخلاف في عدد الجدات الوارثات كما سبق , فمن لا يورث أكثر من جدتين : أم الأم وأمهاتها وأم الأب وأمهاتها , وهم المالكية , يقولون : لا يقع الانكسار على أربع فرق ؛ لأنه لا يجتمع أربعة أصناف متعددة إلا في أصل اثني عشر وأصل أربعة وعشرين , ونصيب الجدتين من كل منهما منقسم عليهما .

ومن ورث أكثر من جدتين , وهم الحنفية والشافعية والحنابلة , يقولون : يقع الانكسار على أربع فرق ؛ لأن نصيب الجدات – وهو السدس – من أصل اثني عشر , وأصل أربعة وعشرين لا ينقسم عليهن إذا كن أكثر من اثنتين , ولا يتصور الانكسار على أربع فرق إلا في أصل اثني عشر وأصل أربعة وعشرين .

والترجيح بين القولين هنا ينبنى على الترجيح في عدد الجدات الوارثات . وقد سبق في مبحث ميراث الجدات أن الراجح : قول الأئمة الثلاثة . إذا فالراجح هنا : وقوع الانكسار على أربع فرق .

وتنقسم الأصول بالنسبة إلى تعداد الانكسار وعدمه إلى ما يأتي :

1- ما لا يتصور فيه الانكسار إلا على فريق واحد , وهو أصل اثنتين .

2- ما يتصور فيه الانكسار على فريقين , وهو أصل ثلاثة , وأصل أربعة , وأصل ثمانية , وأصل ثمانية عشر , وأصل ستة وثلاثين .

3- ما يتصور في الانكسار على ثلاث فرق , وهو أصل ستة .

4- ما يتصور فيه الانكسار على أربع فرق , وهو أصل اثني عشر وأصل أربعة وعشرين

المسألة الثانية : في بيان كيفية التصحيح إذا كان الانكسار على فريق واحد

إذا كان الانكسار على فريق واحد , فكيفية التصحيح إذاً أن تنظر بين ذلك الفريق وسهامه ؛ فإما أن يكون بينهما مباينة , أو يكون بينهما موافقة ؛ فإن كان بينهما مباينة , فخذ رؤوس ذلك الفريق واجعلها جزء السهم , فاضرب بها أصل المسألة أو مبلغ عولها إن كانت عائلة , وحاصل الضرب هو مصحح المسألة , ثم تضرب نصيب كل وارث من أصل المسألة في جزء السهم ويكون للواحد من الجماعة المنكسر عليهم مثل ما للجماعة قبل الضرب .

مثال ذلك : بنت وعمان , أصل المسألة من اثنين , للبننت : النصف : واحد , وللعمين : الباقي : واحد , لا ينقسم عليهما ويباين , فنضرب أصل المسألة : اثنين في عدد الرؤوس : اثنين , تبلغ : أربعة , ومنها تصح فلبننت من أصلها : واحد في اثنين باثنين , وللعمين , وللعمين من أصلها : واحد في اثنين باثنين لكل واحد : واحد , مثل ما لجماعته قبل الضرب , وهذه صورتها :

	٢١٢	٤
بنت	١	٢
عم	١	١
عم		١

مثال آخر : زوج وخمسة بنين , أصلها من أربعة : للزوج : الربع : واحد , والباقي : ثلاثة للبنين , ورؤوسهم : خمسة , لا تنقسم وتباين , فنضرب رؤوس البنين : خمسة في أصل المسألة : أربعة تبلغ : عشرين , ومنها تصح , للزوج نم أصلها : الربع : واحد في خمسة بخمسة , وللبنين من أصلها : الباقي : ثلاثة في خمسة بخمسة عشر , لكل واحد : ثلاثة , مثل ما لجماعته , وهذه صورتها :

	٥١٤	٢٠
زوج	١	٥
ابن		٣
ابن		٣
ابن	٣	٣
ابن		٣
ابن		٣

وإن كان بين رؤوس الفريق وسهامه موافقة في جزء من الأجزاء . فخذ وفق الرؤوس , واجعله جزء السهم , واضربه في أصل المسألة أو عولها إن كانت عائلة , وحاصل الضرب هو مصحح المسألة , فمن له شيء من أصلها أخذه مضروباً في جزء السهم .

ومثال ذلك : أم وعشرة بنين , أصل المسألة من ستة : للأم : السدس : واحد , وللبنين : الباقي : خمسة , ورؤوسهم : عشرة , لا ينقسم عليهم .

ولكن إذا نظرنا بين رؤوسهم : عشرة , وسهامهم : خمسة , وجدنا بينهما توافقاً في الخمس , فنأخذ خمس الرؤوس : اثنين , ونجعله جزء السهم , فنضرب في أصل المسألة : ستة , تبلغ : اثني عشر , للأم من أصلها : واحد في اثنين باثنين , وللبنين من أصلها : خمسة في اثنين بعشرة , لكل واحد منهم : واحد , وهذه صورتها :

٢	١	أم
١١٠	٥	١٠ أبناء

فائدة أولى : الفريق يسمى أيضاً : حزباً , وحيزاً , ورؤوساً , وصنفاً , والمراد به في جميع هذه التعبيرات : جماعة اشتركوا في فرض , أو فيما بقي بعد الفرض .

فائدة ثانية : في معرفة النسب الأربع : كل عددين فرضاً لا بد أن يكون بينهما نسبة من نسب أربع , وهي : التماثل والتداخل والتوافق والتباين , وبيان ذلك : أنه إذا تساوى العددان – كخمسة وخمسة , وكثمانية وثمانية – فهما متماثلان , فيكتفى بأحدهما في عملية التصحيح , وإن تفاضلا , فلا يخلو أمرهما من ثلاثة أحوال ؛ وهي :

- 1- أن يفني أصغرهما أكبرهما بطرحه منه أكثر من مرة , فهما متداخلان ؛ كاثنتين وستة , وكثلاثة وستة , فيكتفى عند عملية التصحيح بأكبرهما .
- 2- أن لا يفني أصغرهما أكبرهما , لكن يفنيهما عدد آخر غير الواحد , فهما متوافقان ؛ كأربعة وستة وعشرة وخمسة عشر , فيضرب وفق أحدهما في كامل الآخر عند عملية التصحيح .

- 3- أن لا يفنيهما إلا واحد فهما متباينان , وكل عددين متواليين فهما متباينان , كأربعة وخمسة , وثلاثة وخمسة . ويضرب كامل أحدهما في كامل الآخر عند عملية التصحيح .

فائدة ثالثة : ما حصلته من النسب الأربع , وهو أحد التماثلين , وأكبر المتداخلين , والحاصل من ضرب وفق أحد المتوافقين في كامل الآخر , والحاصل من ضرب أحد المتباينين في الآخر هو جزء السهم ؛ أي : حظ السهم الواحد من أصل المسألة أو عولها إن كانت عائلة . ووجه تسميته بذلك : أنه إذا قسم مصحح المسألة على أصلها عائلاً أو غير عائل خرج هو ؛ أي : " ما حصلته من النسب الأربع " ؛ لأن الحاصل من الضرب إذا قسم على أحد المضروبين خرج المضروب الآخر , والمطلوب بالقسمة : معرفة نصيب أحد المقسوم عليه من جملة المقسوم , والواحد من المقسوم عليه , وهو أصل المسألة أو عولها , يسمى : سهماً . والحظ يسمى : جزءاً , فلذلك قيل : جزء السهم ؛ أي : حظ الواحد من الأصل , أو المنتهى إليه بالعول إن عالت .

فائدة رابعة : النظر بين الرؤوس والسهم بالمباينة أو الموافقة لا المماثلة والمداخلة ؛ ووجه ذلك : أن المماثلة بين الرؤوس والسهم ليس فيها انكسار , لانقسام السهم على الرؤوس , وأما المداخلة , فإن كانت الرؤوس داخلة في السهم , فلا انكسار أيضاً ؛ لانقسام السهم على الرؤوس . وإن كانت السهم داخلة في الرؤوس , فالنظر يكون باعتبار الموافقة ؛ لأن كل متداخلين متوافقان , وضرب وفق الرؤوس إذا اعتبرت الموافقة أخسر من ضرب كل الرؤوس إذا اعتبرت المداخلة .

المسألة الثالثة : في بيان كيفية التصحيح إذا كان الانكسار على أكثر من فريق مع توضيح ذلك بالأمثلة :

إذا وقع الانكسار على ثلاث فرق أو على أربع , فلك نظران :

النظر الأول : أن تنظر بين كل فريق وسهامه , فإذا أن يتباينا , وإما أن يتوافقا , فإن تباينا فأبق ذلك الفريق بتمامه وأثبتته , وإن توافقا فرد ذلك الفريق إلى وفقه , وأثبت وفقه مكانه .

ثم تنظر بين الفريق الثاني وسهامه كذلك , وتثبت ذلك الفريق عند المباينة , أو وفقه عند الموافقة .

ثم تنظر بين الفريق الثالث وسهامه كذلك , ثم بين الرابع وسهامه كذلك , فهذا هو النظر الأول .

فائدة رابعة : النظر بين الرؤوس والسهم بالمباينة أو الموافقة لا المماثلة والمداخلة ؛ ووجه ذلك : أن المماثلة بين الرؤوس والسهم ليس فيها انكسار , لانقسام السهم على الرؤوس , وأما المداخلة , فإن كانت الرؤوس داخلة في السهم , فلا انكسار أيضاً ؛ لانقسام السهم على الرؤوس . وإن كانت السهم داخلة في الرؤوس , فالنظر يكون باعتبار الموافقة

؛ لأن كل متداخلين متوافقان , وضرب وفق الرؤوس إذا اعتبرت الموافقة أخسر من ضرب كل الرؤوس إذا اعتبرت المداخلة .

والنظر الثاني : يكون بين المثبتات من الفرق كلها أو وفق بعضها مع بعض , بالنسب الأربع التي هي المماثلة أو المداخلة أو الموافقة أو المباينة فلا يخلو حينئذ :

إما أن تتماثل كلها , أو تتداخل كلها , أو تتوافق كلها , أو تتباين كلها , أو تختلف .

فإن تماثلت كلها , فاكتف بأحدها , فهو جزء السهم .

وإن تداخلت كلها , فأكبرها جزء السهم .

وإن تباينت كلها , فما حصل من ضرب بعضها ببعض هو جزء السهم .

وإن توافقت أو اختلفت بأن باين بعضها ووافق بعضها , فانظر بين مثبتين منهما بالنسب الأربع لتحصيل أقل عدد ينقسم عليهما .

فإن تباينا , فاضرب أحدهما في كامل الآخر .

وإن توافقا , فاضرب وثق أحدهما في كامل الآخر .

وإن تداخلا , فاكتف بأكبرهما .

وإن تماثلا , فاكتف بأحدهما .

فما تحصل معك , فهو أقل عدد ينقسم على كل منهما , تنظر بينهم وبين ثالث المثبتات , وما حصل تنظر بينه وبين رابع منها , فما حصل في النهاية , فهو جزء السهم , فاضربه في أصل المسألة أو عولها إن كانت عائلة , وحاصل الضرب هو ما تصح منه المسألة , وهو المطلوب من هذا العمل كله .

فإذا أردت قسمة مصح المسألة على الورثة فاضرب حصة كل فريق من أصل المسألة في جزء السهم , واقسم حاصل ذلك الضرب على ذلك الفريق , وحاصل القسمة , وهو نصيب كل واحد منهم من مصح المسألة , وإن كان الفريق شخصاً واحداً , فما حصل من ضرب حصته من أصل المسألة في جزء السهم , فهو ما له من المصح .

توضيح ذلك بالأمثلة :

1- مثال المماثلة : أربع زوجات وأربعة أعمام , أصل المسألة من أربعة , للزوجات : الربع : واحد , وهن أربع , لا ينقسم ويباين رؤوسهم , فنثبت جميع رؤوسهن , وللأعمام : الباقي : ثلاثة وهم أربعة , لا ينقسم ويباين رؤوسهم , فنثبت جميع رؤوسهم , وبين المثبتات من رؤوس الأعمام ورؤوس الزوجات تماثل , فيكتفى بأحدهما ويجعل جزء السهم يضرب في أصل المسألة : أربعة يحصل : ستة عشر : للزوجات من أصلها : الربع : واحد يضرب في جزء السهم بأربعة , لكل واحد : واحد , وللأعمام من أصلها : الباقي : ثلاثة في جزء السهم : أربعة يحصل : اثنا عشر , لكل ثلاثة وهذه صورتها :

١٦

٤١٤

١١٤	١	٤ زوجات
٣١١٢	٣	٤ أعمام

2- ومثال المداخلة : أخوان لأم وثمانية إخوة لأب , أصل مسائلهم من ثلاثة : للإخوة لأم : الثلث : واحد , وهم اثنان , لا

ينقسم ويباين فنثبت جميع رؤوسهم , وللإخوة لأب : الباقي : اثنان , وهم ثمانية , لا ينقسم , لكنه يوافق بالنصف , فنثبت

وفق رؤوسهم : أربعة , وبين المثبتات من رؤوس الإخوة لأم ووفق رؤوس الإخوة لأب تداخل , فنكتفي بالأكبر , وهو

وفق رؤوس الإخوة لأب , ونضربه في أصل المسألة : ثلاثة , تبلغ اثني عشر , للإخوة لأم من أصلها : واحد في جزء

السهم : أربعة بأربعة , لكل واحد : اثنان , وللإخوة لأب من أصلها : الباقي : اثنان في جزء السهم : أربعة بثمانية , لكل

واحد : واحد , وهذه صورتها :

٢١٤	١	أخوان لأم
١١٨	٢	٨ إخوة لأب

3- ومثال الموافقة : أربع زوجات , وأخت شقيقة ' واثنتا عشرة أختاً لأب , وعشرة أعمام . أصل المسألة من اثني عشر : للزوجات : الربع : ثلاثة وهن أربع , لا تنقسم وتباين , فنثبت جميع رؤوسهن وللأخت الشقيقة : النصف : ستة , وللأخوات لأب : السدس : اثنان وهن اثنتا عشرة , لا ينقسم ويوافق بالنصف , فنثبت وفق رؤوسهن : ستة , وللأعمام : الباقي : واحد وهم عشرة , لا ينقسم ويباين , فنثبت جميع رؤوسهم , ثم ننظر بين المثبتات من الرؤوس , وهن أربعة وستة وعشرة , فنجد بين الأربعة والستة موافقة بالنصف , فنضرب وفق أحدهما في كامل الآخر , يحصل : اثنا عشر , ننظر بينهما وبين العشرة نجد بينهما موافقة بالنصف , فنضرب وفق أحدهما في كامل الآخر يحصل : ستون , وهي جزء السهم , نضربه في أصل المسألة : اثني عشر , يحصل : سبعمائة وعشرون وهي مصحها , فلزوجات من أصلها : الربع : ثلاثة في جزء السهم : ستين يحصل : مائة وثمانون , لكل واحد منهن : خمسة وأربعون , وللأخت الشقيقة من أصلها : ستة في جزء السهم : ستين يحصل : ثلاثمائة وستون فهي لها .

وللأخوات لأب من أصلها : اثنان في جزء السهم : ستين يحصل : مائة وعشرون , لكل واحد , عشرة , وللأعمام من أصلها : الباقي : واحد في جزء السهم : ستين , يحصل : ستون , لكل واحد : ستة , وهذه صورتها :

٧٢٠

٦١١٢

٤٥١١٨٠	٣	٤ زوجات
٣٦٠	٦	أخت شقيقة
١٠١١٢٠	٢	١٢ أخت لأب
٦١٦٠	١	١٠ أعمام

4- ومثال المباينة : خمس بنات وثلاث جدات وأربع زوجات وسبعة أعمام , أصلها من أربعة وعشرين : للزوجات : الثمن : ثلاثة , وهن ثلاث , لا تنقسم وتباين , فنثبت جميع رؤوسهن , وللبنات : الثلثان : ستة عشر , وهن خمس لا تنقسم وتباين , فنثبت جميع رؤوسهن , وللجدات : السدس : أربعة , وهن ثلاث لا تنقسم وتباين , فنثبت جميع رؤوسهن , وللأعمام : الباقي : واحد لا ينقسم ويباين , فنثبت جميع رؤوسهم , ثم ننظر بين المثبتات من الرؤوس : خمسة وثلاثة وأربعة وسبعة فنجدها كلها متباينة , فنضرب بعضها في بعض يحصل : أربعمائة وعشرون , وهي جزء السهم يضرب في أصل المسألة : أربعة وعشرين يحصل عشرة آلاف وثمانون , ومنها تصح , للزوجات من أصلها : ثلاثة في جزء السهم أربعمائة وعشرين يحصل : ألف ومئتان وستون , لكل واحدة , ثلاثمائة , وخمسة عشر , وللبنات من أصلها : ستة عشر في جزء السهم : أربعمائة وعشرين يحصل : ستة آلاف وسبعمائة وعشرون , لكل واحدة : ألف وثلاثمائة وأربعة وأربعون ,

وللجدات من أصلها : السدس : أربعة في جزء السهم : أربعمائة وعشرين , يحصل : ألف وستمائة وثمانون , لكل واحدة : خمسمائة وستون , وللأعمام من أصلها : واحد في جزء السهم : أربعمائة وعشرين , بأربعمائة وعشرين , لكل واحد منهم : ستون , وهذه صورتها :

١٠٠٨٠

٤٢٠١٢٤

٣١٥١٢٦٠	٣	٤ زوجات
١٣٤٤٦٧٢٠	١٦	٥ بنات
٥٦٠١١٦٨٠	٤	٣ جدات
٦٠١٤٢٠	١	٧ أعمام

١٠٠٨٠

المحاضرة السابعة

موضوع المناسخات

موضوع المناسخات

ويتناول المسائل الآتية :

المسألة الأولى : بيان معنى المناسخة لغة واصطلاحاً :

المناسخة لغة : مفاعلة من النسخ , وهو في اللغة يطلق على معان :

منها : النقل , تقول : نسخت الكتاب ؛ أي : نقلت ما فيه .

ومنها : الإزالة , تقول : نسخت الشمس الظل , بمعنى : أزالته .

ومنها : التغيير , تقول : تسخت الرياح آثار الديار , أي : غيرتها عن هيئتها .

ومعنى النسخ شرعاً : رفع حكم بإثبات حكم آخر .

ومعنى المناسخة في اصطلاح الفرضيين : أن يموت شخص وقبل قسمة تركته يموت من ورثته واحد فأكثر . والمناسبة

بين المعنى اللغوي والاصطلاحى : أن المال لما انتقل من وارث إلى وارث فقد تحقق بذلك أحد المعاني اللغوية للنسخ ,

وهو النقل , وكذلك لما انتقلت الجامعة في مسائل المناسخة مزيلة ومغيرة لحكم المسائل التي قبلها , فقد تحقق فيها معنى

آخر للنسخ , وهو : الإزالة والتغيير .

المسألة الثانية : ذكر أحوال المناسخة إجمالاً :

للمناسخة ثلاث حالات :

الحالة الأولى : أن يكون ورثة الميت الثاني هم بقية ورثة الميت الأول ويرثونه كما يرثون الأول .

الحالة الثانية : أن يكون ورثة كل ميت لا يرثون غيره .

الحالة الثالثة : أن يكون ورثة الميت الثاني هم بقية ورثة الميت الأول , لكن اختلف إرثهم أو ورث معهم غيرهم .

المسألة الثالثة : في بيان أحوال الورثة في الحالة الأولى من أحوال المناسخات , وطريقة العمل الحسابي لتلك الحالة ,

وشروط تلك الطريقة مع الإيضاح بالأمثلة :

1- أما أحوال الورثة في تلك الحالة ؛ فهي ثلاث :

الحالة الأولى : أن يرثوا من الميتين بالتعصيب المحض .

الحالة الثانية : أن يرثوا منها بالتعصيب والفرض معاً .

الحالة الثالثة : أن يرثوا منها بالفرض فقط , ولا يتصور في هذه الحالة وجود أكثر من ميتين , أما في الحالتين الأوليين

, فيتصور فيها وجود أكثر من ميتين .

2- طريقة العمل الحسابي في هذه الحالة :

أن تفرض من مات بعد الأول كأنه غير موجود أصلاً , فتقسم مسألة الميت الأول على من بقي كأنه مات عنهم فقط ,

وتسمى هذه الطريقة بالاختصار قبل العمل , وتسمى أيضاً باختصار المسائل ؛ لأنك اكتفيت بمسألة واحدة عن عدة مسائل

3- شروط هذه الطريقة :

إن كان الورثة في هذه الحالة يرثون بالتعصيب المحض , أو بالتعصيب والفرض معاً ؛ فهذه الطريقة شرطان :
الأول : أن يكون ورثة الميت الثاني هم بقية ورثة الميت الأول .

الثاني : أن لا يختلف إرثهم في المسألتين .

وإن كانوا يرثون بالفرض المحض اشترط لهذه الطريقة ثلاثة شروط :
الشرطان السابقان ,

والشرط الثالث : أن تكون مسألة الميت الأول عائلة بمثل نصيب الميت الثاني فأكثر , وتكون مسألة الميت الثاني غير عائلة في الصورة الأولى وعائلة في الصورة الثانية بقدر ما نقص نصيبه من عول المسألة الأولى .

4- الإيضاح بالأمثلة :

1- مثال إرثهم بالتعصيب المحض : هلك هالك عن عشرة بنين , وقبل قسمة تركته ماتوا واحداً بعد واحد حتى لا يبق إلا ثلاثة , فتقسم مسألة الميت الأول وهو الأب , على هؤلاء الأبناء الثلاثة الباقين بعد رؤوسهم كأنه مات عنهم فقط , وتفرض من مات بعده كأنه غير موجود أصلاً , ولو سلكت طريق المناسخة لصحت من عدد كثير , ثم ترجع بالاختصار إلى ثلاثة .

2- ومثال إرثهم بالفرض والتعصيب معاً : لو هلك هالك عن عشرة إخوة لأم هم بنوا عم لغير أم , فماتوا قبل قسمة تركته واحداً بعد واحد ولم يبق إلا أربعة , فكل منهم يرث بالفرض ؛ لأنه أخ لأم وبالتعصيب لكونه ابن عم , فافرض الميت الأول كأنه مات عنهم فقط , فلهم الثلث فرضاً ولهم الباقي تعصيباً , فأصل مسألتهم من ثلاثة , وتصح من اثني عشر , لكل واحد منهم : سهم بالفرض , وسهمان بالتعصيب , ثم تجد أن بين المصح والأنصباء توافقاً بالثلث , فترد المصح إلى وفقه : أربعة , وكل نصيب إلى وفقه : واحد .

3- وأما إرثهم بالفرض المحض , فتحتة صورتان كما سبقت الإشارة إليه :

الصورة الأولى : أن تكون مسألة الميت الأول عائلة بمثل نصيب الميت الثاني .

ومثالها : لو هلكت امرأة عن زوج وأخت شقيقة وأخت لأب , وقبل القسمة ماتت الأخت لأب بعد أن تزوجها الزوج , فمسألة الميت الأول عائلة إلى سبعة , فهي عائلة بواحد , ونصيب الميت الثاني , وهو الأخت لأب : سهم واحد , فهو بمقدار عول المسألة الأولى , فافرض الأخت لأب كالعدم , واقسم المال بين الزوج والأخت الشقيقة كأن الميتة الأولى ماتت عنهما , فتكون المسألة من اثنين , للزوج : واحد , وللأخت الشقيقة : واحد .

الصورة الثانية : أن تكون مسألة الميت الأول عائلة بأكثر من نصيب الميت الثاني .

مثاله : لو هلكت امرأة عن جدة وشقيقة وأخت لأب وزوج , فنكح الزوج الأخت لأب ثم ماتت عنه وعن الباقين , فمسألة الميت الأول عائلة إلى ثمانية , فهي عائلة باثنين , ونصيب الميتة الثانية , وهي الأخت لأب , منها : واحد , وهو أقل من العول بواحد , ومسألة الميتة الثانية من ستة , وتعول إلى سبعة , فهي عائلة بقدر ما نقص نصيبها من عول المسألة الأولى , فقد تحققت الشروط , فافرضها كالعدم , واقسم مسألة الميتة الأولى على الباقين كأنها ماتت عنهم فقط , فتكون المسألة من ستة , وتعول إلى سبعة : للزوج : النصف : ثلاثة , وللشقيقة : النصف : ثلاثة , وللجدة : السدس : واحد .

المسألة الرابعة : بيان طريقة العمل الحسابي في الحالة الثانية من أحوال المناسخات وشروطها مع التوضيح بالأمثلة :

تقدم أن الحالة الثانية من أحوال المناسخات أن يكون ورثة كل ميت لا يرثون غيره .

ولا بد للطريقة الحسابية لهذه الحالة من توفر هذه الشروط :

1- أن يكون الأموات فيها أكثر من اثنين .

2- أن يكون من مات بعد الأول كلهم من ورثته .

3- أن لا يرث بعض الأموات الذي ماتوا بعد الميit الأول من بعض .

4- أن يكون ورثة كل ميit لا يرثون غيره .

إذا توافرت هذه الشروط , فطريقة العمل كما يلي :

1- تعمل للميit الأول مسألة وتصححها إن احتاجت إلى تصحيح , وتعرف ما بيد كل وارث منها .

2- ثم تعمل لكل ميit من الأموات الآخرين مسألة , وتقسمها على ورثته .

3- ثم تنظر بين مسألة كل ميit من هؤلاء الأموات المتأخرين وسهامه من مسألة الميit الأول , فلا يخلوا إما أن تنقسم سهامه على مسألته أو توافقها أو تباينها , فما انقسم منها صح مما صحت منه مسألة الميit الأول , وما وافق أثبت وفق مسألته , وما باين تثبت كل مسألته , وبهذا تكون قد انتهى النظر بين السهام والمسائل .

4- ثم تنظر إلى المثبتات من مسائل الأموات بالنسب الأربع , وحاصل النظر يكون كجزء السهم يضرب في مسألة الميit الأول , وحاصل الضرب هو الجامعة للمسائل .

5- وعند التوزيع من له شيء من مسألة الميit الأول أخذ مضروراً فيما هو كجزء السهم , فإن كان حياً أخذ من الجامعة , وإن كان ميتاً فاقسمه على مسألته وحاصل القسمة ضعه فوق مسألته يكن كجزء السهم لها يضرب به سهام كل وارث منها , وحاصل الضرب هو نصيبه من الجامعة , وتسمى هذه الطريقة بالاختصار في العمل , وتسمى باختصار الجوامع

توضيح ذلك بالمثال :

هلك هالك عن أربعة بنين فلم تقسم تركته حتى مات الأول عن ابنين , والثاني عن ثلاث بنين , والثالث عن أربعة بنين . مسألة الميit الأول من أربعة , لكل ابن : واحد .

ومسألة الميit الأول من البنين من اثنين لكل ابن من ابنيه : واحد .

ومسألة الميit الثاني منهم من ثلاثة , لكل ابن من بنيه : واحد .

ومسألة الميit الثالث منهم من أربعة , لكل ابن من ابنيه : واحد .

وإذا نظرت في نصيب كل ميit من البنين وجدته مبايناً لمسألته , فثبتت كل مسائلهم ثم تنظر بينهما بالنسب الأربع , فتجد أن مسألة الميit الأول منهم من اثنين , ومسألة الميit الثاني من ثلاثة , ومسألة الميit الثالث من أربعة , فبين مسألة الأول والثالث مداخلة , فتكتفي بالأكبر منهما وهو أربعة , تنظر بينه وبين مسألة الثاني : ثلاثة فتجد بينهما مباينة , فتضرب أحدهما في الآخر , يحصل : اثنا عشر , تكون كجزء السهم , فتضعه فوق مسألة الميit الأول وتضربها به , يحصل : ثمانية وأربعون , وهي الجامعة للمسائل , للابن الحي من مسألة الميit الأول : واحد فيما هو كجزء السهم , اثني عشر باثني عشر , فهي له من الجامعة , فتجعلها تحتها .

وللميit الأول : من الأبناء من مسألة الميit الأول , واحد فيما هو كجزء السهم : اثني عشر باثني عشر , تقسمها على مسألته : اثنين , يحصل ستة وضعها فوقها تكن كجزء السهم : لها , فلكل واحد من أبنائه من مسألته : واحد فيما هو كجزء سهمها : ستة بستة , تضعها تحت الجامعة .

وللميit الثاني : من مسألة الميit الأول : واحد فيما هو كجزء السهم : اثني عشر باثني عشر , تقسمها على مسألته : ثلاثة , يحصل على أربعة , تجعلها فوق مسألته : كجزء السهم لها , ولكل واحد من بنيه من مسألته : واحد فيما هو جزء سهمها : أربعة يحصل له : أربعة , تضعها تحت الجامعة .

وللميit الثالث : من مسألة الميit الأول : واحد يضرب فيما هو كجزء سهمها : اثني عشر باثني عشر , تقسمها على مسألته : أربعة يحصل : ثلاثة تضعها فوق مسألته كجزء السهم لها , ولكل واحد من بنيه من مسألته : واحد فيما هو كجزء سهمها : ثلاثة , يحصل له : ثلاثة تضعها تحت الجامعة , وهذه صورتها :

×						ت	١	ابن
×				ت			١	ابن
×		ت					١	ابن
١٢							١	ابن
٦					١	ابن		
٦					١	ابن		
٤			١	ابن				
٤			١	ابن				
٤			١	ابن				
٣	١	ابن						
٣	١	ابن						
٣	١	ابن						
٣	١	ابن						

المسألة الخامسة : بيان أحوال الورثة في الحالة الثالثة من أحوال المناسحات وطريقة العمل فيها مع الإيضاح بالأمثلة الحالة الثالثة من أحوال المناسحات : هي ما عدا الحالتين السابقتين , وللورثة فيها ثلاث حالات :

الحالة الأولى : أن يكون ورثة الميت الثاني غير ورثة الميت الأول , ولم يكن في المسألة أكثر من ميئين .

الحالة الثانية : أن يكون ورثة الميت الثاني مختلطين من ورثة الميت الأول ومن غيرهم .

الحالة الثالثة : أن يكون ورثة الميت الثاني هم بقية ورثة الميت الأول , لكن اختلف إرثهم من الميئين .

وطريقة العمل في هذه الحالة : أن تعمل مسألة للميت الأول وتقسمها على ورثته , وتعرف سهام الميت الثاني , ثم تعمل مسألة للميت الثاني , وتقسمها على ورثته . ثم تعرض سهامه من المسألة الأولى على مسألته , وعند ذلك لا يخلو الأمر من ثلاث حالات :

الحالة الأولى : أن تنقسم سهامه على مسألته , فتصح مسألته مما صحت منه المسألة الأولى , وتكون مسألة الميت الأول هي الجامعة للمسألتين .

الحالة الثانية : أن لا تنقسم سهام الميت الثاني على مسألته , لكن توافقها , فحينئذ تأخذ وفق مسألته وتضربه في كامل مسألة الميت الأول , وحاصل الضرب يكون الجامعة للمسألتين , وتجعل وفق مسألة الميت الثاني فوق مسألة الميت الأول كجزء السهم لها , وتجعل وفق سهام الميت الثاني فوق مسألته كجزء السهم لها , وعند التوزيع من له شيء من مسألة الميت الأول أخذ مضروراً في وفق مسألة الميت الثاني , ومن له شيء من مسألة الميت الثاني أخذ مضروراً في وفق سهام الميت الثاني , وتضع ما أخذه كل وارث من المسألتين أو من إحداهما تحت الجامعة .

الحالة الثالثة : أن لا تنقسم سهام الميت الثاني على مسألته وتباينها , فحينئذ تضرب كل مسألة الميت الأول في كل مسألة الميت الثاني , وحاصل الضرب يكون هو الجامعة للمسألتين . ثم تجعل عدد مسألة الميت الثاني فوق مسألة الميت الأول كجزء السهم لها , وتجعل سهام الميت الثاني فوق مسألته كجزء السهم لها . ثم من له شيء من مسألة الميت الأول أخذ مضروراً في مسألة الميت الثاني , ومن له شيء من مسألة الميت الثاني أخذ مضروراً في سهامه , والحاصل لكل وارث من المسألتين أو من إحداهما تضعه تحت الجامعة .

ولتوضح كل حالة من الحالات الثلاث بمثال :

مثال الحالة الأولى : وهي انقسام سهام الميت الثاني على مسألته :

هلك هالك عن زوجة , وبنت من غيرها , وأخ شقيق , وقبل القسمة ماتت البنت عن زوج وابن , فمسألة الميت الأول من ثمانية : للزوجة : الثمن : واحد , وللبنات : النصف : أربعة , وللأخ الشقيق : الباقي : ثلاثة , ومسألة الميت الثاني من

أربعة : للزوج : الربع : واحد , وللابن : الباقي : ثلاثة , وعندما نعرض سهام الميت الثاني على مسأله نردها منقسمة , فتكون مسألة الميت الأول هي الجامعة للمسألين , فيكون للزوجة منها : واحد , وللشقيق : واحد , وللزوج البنت : واحد , وللابنها : ثلاثة , وهذه صورتها :

٨	١١٤	١١٨		
١		١	زوجة	
x		٤	بنت غ	
٣		٣	أخ شقيق	
١	١		زوج	
٣	٣		ابن	

مثال الحالة الثانية : وهي أن تكون سهام الميت الثاني موافقة لمسأله : زوجة وبنت منها , وأخ شقيق , وقبل القسمة ماتت البنت عن زوج وبنت ومن يرثها في مسألة الميت الأول , فمسألة الميت الأول من ثمانية : للزوج : الثمن : واحد , وللبنات : النصف : أربعة , وللأخ : الباقي : ثلاثة . ومسألة الميت الثاني من اثني عشر : للزوج : الربع : ثلاثة , وللبنات : النصف : ستة , وللأم التي هي زوجة في الأولى : السدس : اثنان , وللم الذي هو أخ في الأولى : الباقي : واحد , وسهام الميت الثاني : أربعة , ومسأله من اثني عشر لا تنقسم , ولكنها توافق بالربع , فنأخذ وفق المسألة الثانية وهو ثلاثة , فنضربه في كامل المسألة الأولى : ثمانية , يحصل : أربعة وعشرون , وهي الجامعة , للزوجة من الأولى : واحد في وفق المسألة الثانية : ثلاثة بثلاثة , ولها بكونها أم في المسألة الثانية منها : اثنان في وفق سهام الميت الثاني : واحد باثنين , فيجتمع لها خمسة , نضعها تحت الجامعة . وللأخ من الأولى : ثلاثة في وفق الثانية : ثلاثة بتسعة , وله من الثانية : واحد في وفق سهام الميت الثاني : واحد بواحد , فيجتمع له من المسألين عشرة . وللزوج من الثانية : واحد في وفق سهام الميت الثاني : واحد بواحد , وللبنات من الثانية : ستة في وفق سهام الميت الثاني : واحد بستة , وهذه صورتها :

٢٤	١١٢	٣١٨		
٥	٢	١	زوجة	
x	x	٤	بنت منها	
١٠	١	٣	أخ شقيق	
٣	٣		زوج	
٦	٦		بنت	

مثال الحالة الثالثة : وهي مباينة سهام الميت الثاني لمسأله : زوجة , وابن , وبنت منها , وقبل قسمة التركة مات الابن عن في المسألة , فمسألة الميت الأول من ثمانية , وتصح من أربعة وعشرين , للزوجة : الثمن : ثلاثة , وللابن : أربعة عشر , وللبنات : سبعة , ومسألة الميت الثاني من ستة وترجع بالرد إلى خمسة , للأم , التي هي زوجة , في الأولى : اثنان فرضاً ورداً , وللشقيقة : ثلاثة فرضاً ورداً . وبين سهام الميت الثاني من الأولى وبين مسأله مباينة , فنضرب كل الأولى : أربعة وعشرين في كل الثانية : خمسة , يحصل : مائة وعشرون , وهي الجامعة . للزوجة من الأولى : ثلاثة في كل الثانية : خمسة , بخمسة عشر , ولها بكونها أم في الثانية : اثنان في كل سهام الميت الثاني : أربعة عشر : يحصل : ثمانية وعشرون , فيجتمع لها من المسألين ثلاثة وأربعون , وللبنات من الأولى : سبعة في كل الثانية : خمسة بخمسة وثلاثين , ولها من الثانية بكونها أختاً شقيقة : ثلاثة في كل سهام مورثها : أربعة عشر باثنين وأربعين , فيجتمع لها من المسألين سبعة وسبعون , وهذه صورتها :

١٢٠	١٤٥	٥٢٤		
٤٣	٢	٣	زوجة	
x		١٤	ابن	
٧٧	٣	٧	شقيقة	

المحاضرة الثامنة

كيفية عمل المناسحة إذا تعددت البطون

المسألة السادسة : كيفية عمل المناسحة إذا تعددت البطون :

إذا مات بعد الميت الثاني ميت ثالث فأكثر قبل قسمة تركة الميت الأول , ولم تتحقق شروط الحالة الأولى ولا الثانية من أحوال المناسحات – كما سبق – وخلف الميت الثالث ورثة هم ورثة من قبله مع اختلاف الإرث , أو بعض ورثة من قبله , أو غير ورثة من قبله , أو هم ورثة من قبله مع غيرهم , أو بعض ورثة من قبله مع غيرهم . فطريقة العمل : أن تجعل جامعة مسألة الميت الأول والثاني كالمسألة الأولى بالنسبة إلى الميت الثالث , ومسألة الميت الثالث كالمسألة الثانية بالنسبة إلى تلك الجامعة , وتعمل كما مضى ؛ فتتظر بين سهام الميت الثالث من تلك الجامعة وبين مسألته بما سبق في حالة انقسام أو توافق أو تباين بين سهامه من الجامعة ومسألته , ثم تحصل جامعة أخرى , وإن كان معك ميت رابع , فاجعل جامعة الثلاثة بمنزلة المسألة الأولى , ومسألة الميت الرابع بمنزلة المسألة الثانية واعمل كذلك في خامس وسادس .. إلخ .

توضيح ذلك بالمثال :

مات رجل عن أبوين وابنتين , وقبل القسمة ماتت إحدى البنيتين عن في المسألة , ثم ماتت الأم عن أخت شقيقة ومن في المسألة .

فمسألة الميت الأول : من ستة , للأب : السدس : واحد , وللأم : السدس : واحد , وللبنيتين : الثلثان : أربعة , لكل واحدة : اثنان .

ومسألة الميت الثاني : أصلها من ستة , وتصح من ثمانية عشر , للجدة منها : ثلاثة , وللجد : عشرة , وللأخت : خمسة , وبين سهام الميت الثاني ومسألته موافقه بالنصف , فنضرب كل الأولى : ستة في وفق الثاني : تسعة , يحصل : أربعة وخمسون , وهي الجامعة للمسألتين , للأب من الأولى : واحد في وفق الثانية : تسعة بتسعة , وله من الثانية : عشرة في وفق سهام الميت الثاني : واحد بعشرة ,

فيجتمع له : تسعة عشر , وللأم من الأولى : واحد في وفق الثانية : تسعة بتسعة , ولها من الثانية : ثلاثة في وفق سهام الميت الثاني : واحد بثلاثة , فيجتمع لها : اثنا عشر , وللبنيت الباقيات من الأولى : اثنان في وفق الثانية : تسعة بثمانية عشر , ولها من الثانية : خمسة في وفق سهام الميت الثاني : واحد بخمسة , فيجتمع لها : ثلاثة وعشرون , ثم نجعل هذه الجامعة بالنسبة إلى الميت الثالث – وهو الأم – كالمسألة الأولى , ونعمل لها مسألة , بعدها نجعلها كالمسألة الثانية ؛

فنقول :

مسألة الميت الثالث : من أربعة , للزوج : الربع : واحد , ولبنت الابن : النصف : اثنان , وللأخت : الباقي : واحد , وسهامها من الجامعة : اثنا عشر , وهي منقسمة على مسألتها , فتكون الجامعة الأولى هي الجامعة الثانية , للزوج منها : تسعة عشر , وله من الثانية : واحد في جزء سهمها : ثلاثة بثلاثة , فيجتمع له : اثنان وعشرون , وللبنت من الأولى : ثلاثة وعشرون , ولها من الثانية : اثنان في جزء سهمها : ثلاثة بستة , فيجتمع لها : تسعة وعشرون , وللأخت من الثانية : واحد في جزء سهمها : ثلاثة بثلاثة , وهذه صورتها

54	3\4	1\54	1\18	9\6			
22	1	زوج	19	10	جد	1	أب
x		تت	12	3	جدة	1	أم
x			x	x	تت	2	بنت
29	2	بنت ابن	23	5	شقيقة	2	بنت
3	1	أخت شقيقة					

الاختصار في المناسخات : الاختصار مأخوذ من قولهم : اختصر الطريق : إذا أخذ أقربيه , وهو في المناسخات ثلاثة أنواع :

النوع الأول : اختصار قبل العمل , ويسمى : اختصار المسائل , كما سبق مع شروطه في الحالة الثانية من أحوال المناسخات .

النوع الثاني : اختصار في أثناء العمل , ويسمى : اختصار الجوامع , كما سبق مع شروطه في الحالة الثانية من أحوال المناسخات .

النوع الثالث : اختصار بعد العمل , ويسمى : اختصار السهام , وذلك بأن تتوافق الأنصباء بجزء , كنصف وثالث , فتزد الجامعة إلى وفقها , وكل نصيب إلى وفقه .

مثاله : زوج وابن وبنت منها , ثم تموت البنت عن أمها وأخيها , فالمسألة الأولى أصلها من ثمانية وتصح من أربعة وعشرين , للزوجة : ثلاثة , وللبنت : سبعة , وللابن : أربعة عشر , والثانية من ثلاثة , للأم : الثلث : واحد , والباقي : اثنان للأخ , وسهام الميت الثاني مباينة لمسألته , فتضرب كل الأولى : أربعة وعشرين في كل الثانية : ثلاثة , تبلغ : اثنين وسبعين , وهي الجامعة , للأم من المسألة الأولى : ثلاثة في كل الثانية : ثلاثة بتسعة , ولها : من الثانية : واحد في سهام الميت الثاني : سبعة بسبعة , فيجتمع لها ستة عشر , وللابن من الأولى : أربعة عشر في كل الثانية : ثلاثة باثنين وأربعين . وله من الثانية : اثنان في سهام الميت الثاني : سبعة بأربعة عشر , فيجتمع له : ستة وخمسون . وبين السهام توافق بالثمان , فتزد الجامعة إلى ثمنها , وكل سهم إلى ثمنه , وهذه صورتها :

9	72	7\3	3\24		
2	16	1	أم	3	أم
7	56	2	أخ	14	ابن
x	x	x	تت	7	بنت

في قسمة التركات

وفيه مسائل :

المسألة الأولى : بيان معنى قسمة التركات وأهمية هذا المبحث :

القسمة : حل المقسوم إلى أجزاء متساوية عدتها كعدة أحاد المقسوم عليه .

والتركات : جمع تركة , وهي ما تركه الميت من مال .
والمراد بقسمة التركات : إعطاء كل وارث ما يستحقه شرعاً من مال مورثه .
وأهمية هذا المبحث تتجلى من فائدته ؛ فهو الثمرة المقصودة من علم الفرائض , وما تقدم من التأصيل والتصحيح , فهو وسيلة إليه ؛ لأن الغرض من ذلك كله هو معرفة ما يخص كل وارث مما خلفه مورثه .

المسألة الثانية : بيان أنواع التركة :

التركة نوعان :

النوع الأول : ما يمكن قسمته ؛ أي : إفرازه بالعدد أو الوز أو الكيل أو الذرع , لكونه مستوي الأجزاء .
النوع الثاني : ما لا يمكن قسمته بشيء مما ذكر , لكونه غير مستوي الأجزاء , كالعقارات والحيوانات وغير ذلك .

المسألة الثالثة : بيان الطرق الحسابية لقسمة التركة بنوعيتها :

1- طرق قسمة النوع الأول :

إذا كانت التركة من النوع الأول , فلها حالتان :

الحالة الأولى : أن تكون التركة مساوية للمسألة ؛ ففي هذه الحالة تنقسم بلا عمل , مثالها : زوجة وأبوان وبنات , والتركة : أربعة وعشرون ريالاً , فأصل المسألة من أربعة وعشرون , للزوج : الثمن : ثلاثة , وللأم : السدس : أربعة , وللبنات : النصف : اثنا عشر , وللأب : الباقي : خمسة فرضاً وتعصيماً . والتركة مساوية للمسألة , وللزوجة منها : ثلاثة ريالاً , وللأم : أربعة ريالاً , وللبنات : اثني عشر ريالاً , وللأب : خمسة ريالاً . وهذه صورتها :

24 تركة 24

أب	5	5
أم	4	4
زوجة	3	3
بنات	12	12

الحالة الثانية : أن تكون التركة غير مساوية للمسألة ؛ ففي هذه الحالة أمامك أعداد أربعة , بعضها معلوم , وبعضها مجهول :

العدد الأول : نصيب كل وارث من أصل المسألة أو مصحها , وهو معلوم .

العدد الثاني : أصل المسألة أو مصحها , وهو معلوم .

العدد الثالث : نصيب كل وارث من التركة , وهو مجهول " ويقصد معرفته "

العدد الرابع : التركة , وهو معلوم .

وهذه الأعداد الأربعة متناسبة , نسبة أولها , وهو نصيب الوارث من المسألة إلى ثانيها وهو المسألة , تساوي نسبة ثالثها وهو نصيب الوارث من التركة إلى رابعها , وهو التركة .

فإذا أردت قسمة هذا النوع من التركة التي لا يساوي عددها المسألة , فلك أن تسلك في ذلك أحد طرق خمسة مبينة على هذه الأعداد الأربعة السابقة

الطريق الأول : أن تنسب العدد الأول – وهو سهام كل وارث من المسألة – إلى العدد الثاني وهو المسألة , ثم تعطيه من التركة بمقدار مبلغ نسبة سهامه إلى المسألة

مثاله : زوجة وبنات وأبوان , والتركة مائة وعشرون ريالاً . فالمسألة من أربعة وعشرين : للزوجة : الثمن : ثلاثة , وللبنات : النصف : اثنا عشر , وللأم : السدس : أربعة , وللأب : الباقي : خمسة فرضاً وتعصيماً , فإذا نسبت نصيب الزوجة : ثلاثة إلى المسألة وجدته : ثمنها , فلها من التركة : ثمنها : خمسة عشر ريالاً , وإذا نسبت نصيب البنات : اثني عشر إلى المسألة : أربعة وعشرين وجدته نصفها , فلها نصف التركة : ستون ريالاً , وإذا نسبت نصيب الأم – وهو أربعة – إلى المسألة : أربعة وعشرين وجدته سدسها , فلها من التركة : سدسها : عشرون ريالاً . وإذا نسبت نصيب

الأب : خمسة إلى المسألة : أربعة وعشرين وجدته سدسها وربع سدسها , فله من التركة كذلك : خمسة وعشرون ريالاً .
وهذه صورتها :

	120	5	
للأب $24 \setminus 5 \times 120 = 25$ ريالاً	25	5	أب
للأم $24 \setminus 2 \times 120 = 20$ ريالاً	20	4	أم
للبنات $24 \setminus 12 \times 120 = 60$ ريالاً	60	12	بنات
للزوجة $24 \setminus 3 \times 120 = 15$ ريالاً	15	3	زوجة

الطريق الثاني : أن تضرب العدد الأول – وهو سهام الوارث من المسألة – في العدد الرابع وهو التركة , ثم تقسم حاصل الضرب على العدد الثاني وهو مصح المسألة , وحاصل القسمة هو العدد الثالث المجهول (أي نصيب الوارث من التركة) .

ففي المثال السابق تضرب نصيب الزوجة : ثلاثة في التركة : مائة وعشرين , يحصل : ثلاثمائة وستون , تقسمها على المسألة : أربعة وعشرين , يحصل : خمسة عشر , وهي نصيبها من التركة .
وتضرب نصيب البنات : اثني عشر في التركة : مائة وعشرين , يحصل : ألف وأربعمائة وأربعون , تقسمها على المسألة : أربعة وعشرين , يحصل : ستون , وهي نصيبها من التركة .

وتضرب نصيب الأب : خمسة في التركة : مائة وعشرين , يحصل : ستمائة , تقسمها على المسألة : أربعة وعشرين , يحصل : خمسة وعشرون , وهي نصيبه من التركة .
وتضرب نصيب الأم : أربعة في التركة : مائة وعشرين , يحصل : أربعمائة وثمانون , تقسمها على المسألة : أربعة وعشرين , يحصل : عشرون , وهي نصيبها من التركة .
وهذه صورتها :

	120 تركة	24	
15	3	زوجة	
20	4	أم	
25	5	أب	
60	12	بنات	

الطريق الثالث : أن تقسم العدد الرابع , وهو التركة , على العدد الثاني , وهو مصح المسألة , وحاصل القسمة يكون كجزء السهم , تضرب به العدد الأول , وهو نصيب الوارث من المسألة , وحاصل الضرب هو العدد الثالث المجهول (أي : نصيب الوارث من التركة) .

ففي المثال السابق تقسم التركة : مائة وعشرون على مصح المسألة : أربعة وعشرين يحصل : خمسة , تجعلها كجزء السهم , فنقول : للزوجة من المسألة : ثلاثة تضرب فيما هو كجزء السهم : خمسة , يحصل : خمسة عشر , وهي نصيبها من التركة .

وللبنات من المسألة : اثنا عشر , تضرب فيما هو كجزء السهم : خمسة , يحصل : ستون , وهي نصيبها من التركة .
وللأب من المسألة : خمسة تضرب فيما هو كجزء السهم : خمسة , يحصل : خمسة وعشرون , وهي نصيبه من التركة .

وللأم من المسألة : أربعة , تضرب فيما هو كجزء السهم : خمسة , يحصل : عشرون , وهي نصيبها من التركة .
وهذه صورتها :

120 تركة	24	
15	3	زوجة
60	12	بنت
25	5	أب
20	4	أم

الطريق الرابع : أن تقسم العدد الثاني – وهو مصحح المسألة – على العدد الرابع وهو التركة , وحاصل القسمة تقسم عليه العدد الأول , وهو سهام كل وارث من المسألة , وحاصل القسمة هو العدد الثالث المجهول (أي : نصيب الوارث من التركة) .

ففي المثال السابق نقسم المسألة : أربعة وعشرين على التركة : مائة وعشرين هكذا $120/24$ فيكون حاصل القسمة = $5/1$ واحد على خمسة . تقسم عليه سهام كل وارث بأن تبسطها أخماساً , ثم تقسمها عليه , وحاصل القسمة هو نصيبه من التركة , فللزوجة : ثلاثة , تبسطها أخماساً تكن : خمسة عشر , وهي نصيبها من التركة .
ونقسم عليه سهام البنت : اثنا عشر يحصل : ستون , وهي نصيبها من التركة .
ونقسم عليه سهام الأب : خمسة , يحصل : خمسة عشر , : عشرون ,

ونقسم عليه سهام الأم : أربعة , يحصل : عشرون , وهي نصيبها من التركة وهذه صورتها :

120 تركة 24

15	3	زوجة
60	12	بنت
25	5	أب
20	4	أم

المحاضرة التاسعة

تابع كيفية عمل المناسخة إذا تعددت البطون

الطريق الخامس : أن تقسم العدد الثاني , وهو مصحح المسألة على العدد الأول , وهو سهام كل وارث , وحاصل القسمة تقسم عليه العدد الرابع , وهو التركة , وحاصل القسمة هو العدد الثالث المجهول (نصيب الوارث من التركة) .
ففي المثال السابق نقسم المسألة : أربعة وعشرين على نصيب الزوجة : ثلاثة , يحصل : ثمانية , نقسم عليه التركة :
مائة وعشرين , يحصل : خمسة عشر , وهي نصيبها من التركة .

ونقسم المسألة أربعة وعشرين على نصيب البنت : اثني عشر , يحصل : اثنان نقسم عليها التركة : مائة وعشرين ,
يحصل : ستون , وهي نصيبها من التركة .
ونقسم المسألة : أربعة وعشرين على نصيب البنت : اثني عشر يحصل : اثنان , نقسم عليها التركة : مائة وعشرين ,
يحصل : ستون , وهي نصيبها من التركة .

ونقسم المسألة : أربعة وعشرين على نصيب الأب : خمسة , يحصل : أربعة وأربعة أخماس , نحولها أخماساً ثم نقسم
عليها التركة : مائة وعشرين , يحصل : خمسة وعشرون , وهي نصيبه من التركة , ونقسم المسألة : أربعة وعشرين
على نصيب الأم : أربعة , يحصل : ستة , نقسم عليها التركة : مائة وعشرين , يحصل : عشرون , وهي نصيبها من
التركة .

وهذه صورتها :

120 تركة 24

15	3	زوجة
60	12	بنت
25	5	أب
20	4	أم

2- طرق قسمة النوع الثاني من أنواع التركة :

إذا كانت التركة مما لا يمكن قسمته ؛ بأن كانت مختلفة مقداراً وقيمةً , أو مختلفة في أحدهما , أو كانت منفردةً ؛ مثل
العقارات والرقاب والأنعام المختلفة ونحوهما , فلك في قسمتها طريقان :
أحدهما : طريق النسبة : وهو أن تنسب نصيب كل وارث من المسألة إلى المسألة , ثم تعطيه من التركة بمثل تلك النسبة

, كما سبق بيان ذلك

الثاني : طريق القيراط : وهو ثلث الثمن وأقل عدد يخرج منه : أربعة وعشرون , فهو جزء من أربعة وعشرين جزء , فإذا أردت قسمة التركة على طريقته , فاجعل الأربعة والعشرين التي هي مخرج القيراط كتركة معلومة ؛ أي : اجعل مخرج القيراط كتركة مقدارها أربعة وعشرين , ثم اقسما بأحد الطرق الخمسة التي مرت في قسمة النوع الأول من أنواع التركة , فتجعل مخرج القيراط هو العدد الرابع وتعمل كما مر . وأشهر الطرق الخمسة استعمالاً في ذلك : هو الطريق الرابع ؛ وهو أن تقسم العدد الثاني , الذي هو المسألة على العدد الرابع , الذي هو مخرج القيراط المنزل منزلة التركة , وما خرج يسمى : قيراط المسألة , يقسم عليه نصيب كل وارث من المسألة , يخرج ماله من القيراط .

الحالة الأولى : أن يكون عدداً صحيحاً فقط .

الحالة الثانية : أن يكون كسراً فقط .

الحالة الثالثة : أن يكون صحيحاً وكسراً .

وفي الحالة الأولى لا يخلو من حالتين :

الأولى : أن يكون مركباً من ضرب عدد في عدد , وهو ما يسمى بالقيراط الناطق

الحالة الثانية : أن يكون غير مركب من ضرب عدد في عدد , وهو ما يسمى بالصامت , فإن كان القيراط مركباً , حللته إلى أضلاعه التي تركيب منها , ثم قسمت نصيب كل وارث من المسألة على تلك الأضلاع , مبتدئاً بالضلع الأصغر , ثم الذي يليه , فما خرج على آخرها , وهو الأكبر , فهو مقدار ما لذلك الوارث من القيراط , وإن بقي أثناء القسمة على أحد الأضلاع شيء , فضعه تحته لتنسبه إليه , وإن لم يبق شيء , فضع تحته صفراً , ونسبة كل ضلع إلى الضلع الذي هو أكبر منه كواحد منه .

وإن كان القيراط غير مركب , قسمت نصيب الوارث من المسألة عليه , فما خرج , فهو له قيراط .

وإن كان القيراط كسراً فقط , فابسط نصيب كل وارث من جنسه ؛ أي : حوله كسوراً من جنس كسره , ثم اقسما عليه , فما خرج فهو له قيراط , وإن كان صحيحاً وكسراً , فابسط العدد الصحيح من جنس الكسر , ثم ابسط نصيب كل وارث من جنس ذلك الكسر , ثم اقسمة عليه , فما خرج فهو له قيراط .

الأمثلة :

1- مثال ما كان فيه القيراط ناطقاً :

أربع زوجات وبنتان وأربعة أعمام , أصلها من أربعة وعشرين : للزوجات : الثمن : ثلاثة , وهن أربع , منكسر ومباين , وللبنتين : الثلثان : ستة عشر , لكل واحدة : ثمانية , وللأعمام : الباقي : خمسة , وهم ثلاثة , لا ينقسم ويباين , ورؤوس الزوجات مباينة لرؤوس الأعمام , فنضرب أحدهما بالآخر , يحصل : اثنا عشر , وهي جزء السهم , نضربه في أصل المسألة : أربعة وعشرين : يحصل : مائتان وثمانية وثمانون , ومنها تصح , للزوجات من أصلها : ثلاثة في اثني عشر بستة وثلثين , لكل واحدة : تسعة , ولكل واحدة من البنتين : ثمانية في اثني عشر بستة وتسعين , وللأعمام : خمسة في اثني عشر بستين , لكل واحد : عشرون .

وإذا قسمنا مصح المسألة : مائتين وثمانية وثمانين على مخرج القيراط : أربعة وعشرين , يحصل : اثنا عشر , وهي قيراط المسألة , والاثنا عشر عدد مركب من ضرب ثلاثة في أربعة , فهما أضلاعه , نقسم ما لكل زوجة - وهو : تسعة - على الضلع الأصغر : ثلاثة , يحصل : ثلاثة , نقسما على الضلع الأكبر : أربعة لا تنقسم , نضعها تحته , وننسبها إليه , فنجدها : ثلاثة أرباعه , فلها إذاً ثلاثة أرباع قيراط .

ثم نقسم ما مع كل بنت : ستة وتسعين على الضلع الأكبر : أربعة , يحصل : ثمانية , فلها ثمانية قيراط .

ونقسم ما مع كل واحد من الأعمام : عشرين على الضلع الأصغر : ثلاثة يخرج : ستة , ويبقى : اثنان , نضعهما تحته , وننسبهما إليه , فنجدها ثلثيه , ونقسم الستة على الضلع الأكبر : أربعة , يحصل : واحد , ويبقى : اثنان , نضعهما تحته , وننسبها إليه , فنجدها نصفه , فيكون الخارج : قيراطاً ونصفاً , ثم ننسب ما تحت الضلع الأصغر إليه , فنجده ثلثيه كما سبق , ثم ننسب الضلع الأصغر إلى الضلع الأكبر كواحد منه , ونسبة الواحد إلى الأربعة تبلغ الربع , فيكون ذلك الكسر

ثلاثي الربع , فيكون مع كل واحد من الأعمام : قيراط , وثلاثا ربع قيراط .
وهذه صورتها :

	3	4	24	288	
0	3			9	زوجة
0	3			9	زوجة
0	3			9	زوجة
0	3			9	زوجة
0	0	8		96	بنت
0	0	8		96	بنت
2	2	1		20	عم
2	2	1		20	عم
2	2	1		20	عم

2- مثال ما كان فيه القيراط صامتاً :

زوجة وابنتان وثلاثة أعمام , أصل المسألة من أربعة وعشرين , وتصح من اثنين وسبعين , للزوجة : تسعة , ولكل واحدة من البنات : أربعة وعشرون , ولكل واحد من الأعمام : خمسة , وإذا قسمنا مصح المسألة : اثنين وسبعين على مخرج القيراط : أربعة وعشرين , يخرج : ثلاثة , وهي قيراط المسألة , وهي عدد صامت كما ترى , فنقسم عليه نصيب كل وارث من المسألة ليخرج ما له من القيراط , فللزوجة : تسعة على ثلاثة , يخرج : ثلاثة , فلها ثلاثة قيراط . ولكل واحدة من البنات : أربعة وعشرون , تقسم على ثلاثة , يخرج : ثمانية , فلها ثمانية قيراط , ولكل واحد من الأعمام : خمسة , تقسم على ثلاثة , يخرج : واحد وثلثان , فله قيراط وثلثا قيراط .
وهذه صورتها :

	3	24	72		
0	3			9	زوجة
0	8			24	بنت
0	8			24	بنت
2	1			5	عم
2	1			5	عم
2	1			5	عم

3- ومثال ما كان فيه قيراط المسألة كسراً فقط :

زوج وابنتان وعم , المسألة من اثني عشر : للزوج : الربع : ثلاثة , وللبنات : الثلثان : ثمانية , لكل واحدة : أربعة , والباقي : واحد للعم , وإذا قسمنا أصل المسألة : اثني عشر على مخرج القيراط : أربعة وعشرين , يخرج : نصف . فقيراط المسألة : نصف قيراط فقط , فنقسم عليه نصيب كل وارث على طريقة قسمة العدد الصحيح على الكسر , فنقول :

$$\text{للزوج } 3 \div \frac{2}{1} = 2 \times 3 = 6 \text{ قيراط}$$

$$\text{ولكل من البنات } 4 \div \frac{2}{1} = 2 \times 4 = 8 \text{ قيراط}$$

$$\text{وللعلم } 1 \div \frac{2}{1} = 2 \times 1 = 2 \text{ قيراطان}$$

وهذه صورتها :

	2/1	24	12	
زوج	0	6	3	
بنت	0	8	4	
بنت	0	8	4	
عم	0	2	1	

4- ومثال ما كان فيه القيراط عدداً صحيحاً وكسراً :

زوجة وأختان وثلاثة أعمام , أصلها من اثني عشر : للزوجة : الربع : ثلاثة , وللأختين : الثلثان : ثمانية , لكل واحدة : أربعة , وللأعمام : الباقي : واحد منكسر عليهم , فنضرب رؤوسهم : ثلاثة في أصل المسألة : اثني عشر تبلغ : ستة وثلاثين , للزوجة من أصلها : ثلاثة في ثلاثة بتسعة , ولكل واحد من البننتين : أربعة في ثلاثة باثني عشر , وللأعمام : واحد في ثلاثة بثلاثة لكل واحد : واحد . فإذا قسمنا مصح المسألة : ستة وثلاثين على مخرج القيراط : أربعة وعشرين , يحصل : واحد ونصف , وذلك هو قيراط المسألة . فإذا أردنا أن نعرف ما بيد كل وارث من القيراط قسمناه عليه على طريقة قسمة العدد الصحيح على العدد الكسري , فنقول :

للزوجة $9 \div 1 = 9$ ونص $2/3 \div 9 = 2/3 \times 9 = 6$ قراريط

ولكل من البننتين $12 \div 1 = 12$ ونص $2/3 \div 12 = 2/3 \times 12 = 8$ قراريط

وللعلم الواحد $1 \div 1 = 1$ ونص $2/3 \div 1 = 2/3 \times 1 = 3/2$ ثلثا قيراط

وهذه صورتها :

	1 ونص	24	36	
زوجة	0	6	9	
بنت	0	8	12	
بنت	0	8	12	
عم		3/2	1	
عم		3/2	1	
عم		3/2	1	

ولك أن تستخدم بقية الطرق الخمسة لمعرفة ما بيد كل وارث من القيراط ؛ بأن تجعل مخرج القيراط في محل التركة التي هي العدد الرابع , وتعمل كما سبق بيانه .

في توريث الخنثى المشكل والإرث معه

وفيه مسائل :

المسألة الأولى : في تعريفه وبيان الجهات التي يمكن وجوده فيها :

أ- تعريفه : هو لغة من الخنث , وهو اللين . والخنث – بكسر النون - : من فيه انخناث : أي تكسر وتثن , وخنث السقاء

: كسره إلى الخارج , فشرب منه . والخنثى : من له ما للرجال والنساء جميعاً .

وهو في الاصطلاح : شخص له ألتا الرجال والنساء , أو ليس له شيء منهما أصلاً , مأخوذ من الانخناث , وهو :

التكسر والتثني , أو من قولهم : خنث الطعام : إذا اشتبه أمره , فلم يخلص طعمه .

ب- الجهات التي يمكن وجوده فيها : يتصور وجوده في أربع جهات : البنوة والأخوة والعمومة والولاء ؛ إذ كل واحد

من المذكورين يمكن أن يكون ذكراً وأن يكون أنثى , ولا يكون الخنثى المشكل أباً ولا أمماً , ولا جداً ولا جدة , لأن كل

واحد من هؤلاء قد اتضح أمره , ولا يكون زوجاً ولا زوجة ؛ لأنه لا يصح تزويجه ما دام مشكلاً .